

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique



جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية الحقوق و العلوم السياسية — المرجع: 11

قسم العلوم السياسية

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر

استخدام القوة الصلبة في العلاقات الدولية بين الشرعية الدولية والواقعية الدولية: دراسة حالة التدخل البريطاني في العراق 2003

ميدان الحقوق و العلوم السياسية

الشعبة: علاقات دولية — التخصص: تعاون دولي

من إعداد الطالب(ة): — تحت إشراف الأستاذ(ة):

غزالي زهيرة — **بلغيث عبد الله**

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ(ة).............**بلعربي علي**.............................رئيسا

الأستاذ(ة).............**بلغيث عبد الله**.........................مشرفا مقررا

الأستاذ(ة).............**ابصير احمد طالب** ....مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018

نوقشت يوم:.2019/06/27

شكر وعرفان

الحمد لله باسمه ابدأ والصلاة

والسلام على اشرف الخلق سيدنا محمد وسلم وعلى اله

وصحبه اجمعين اما بعد يشرفني ان اتقدم بخالص الشكر والعرفان الى:

الاستاد بلغيت عبد الله على جميل نصحه وكرم علمه و على قبوله الاشراف

على مذكرتي

والى جميع الأساتذة الدين تشرفوا على مناقشة بحثي

والى كل أساتذة فسم العلوم السياسية بجامعة عبد الحميد بن باديس

بمستغانم

قال احمد شوقي

" قم للمعلم وفه التبجيلا كاد المعلم ان يكون رسولا "

اهداء

اهدي هدا العمل الى كل من

علمني حرفا والى والدي وعمي رحمهما

الله برحمته والى والدتي اطال الله في عمرها وادام

عليها بالصحة والعافية اتمنى لها الشفاء والى اخوتي واخواتي اتمنى

لهم النجاح في دراساتهم وفي مشاريعهم والى عائلتي وكل من كان عون

والى كل اصدقائي وكل أساتذتي من الابتدائي الى المتوسط

والثانوي والجامعة وفي المستقبل والى الاقارب

والحمد لله.

مقدمة

مع استمرار البحث في مجال العلاقات الدولية، مازالت تعتبر القوة هي الحجر الاساس و من القضايا الأساسية المحركة لسياسات الدول وهي العنصر الوحيد و الثابت من بين العناصر الخارجية "ولكن من حيث الماهية غير ثابتة"، وغاية كل الدول لامتلاكها خاصة بمفهومها الصلب والعنيف "القوة العسكرية"، وقد تطورت بتطور المجتمع والدولة وفي احد معانيها، تعني المقدرة على بسط النفود والسيطرة على سلوك الاخرين وتغيير توجهاتهم فالقدرة والقوة "العسكرية، السياسية، الاقتصادية"، احدى ابرز مقومات الدولة القوية ، سواء كانت تستخدم بشكل مباشر او غير مباشر ، عن طريق التهديد او عن طريق قطع المعونات ...الخ .وهي احدى الوسائل والادارات التي تستخدمها الدولة لتنفيذ مخططاتها وتحقيق اهدافها ومصالحها في اطار سياستها الخارجية.

اهمية الموضوع:

ان ما يشهده العالم اليوم من نزاعات وازمات داخلية وخارجية وحروب اهلية يشهد في المقابل استخدام للقوة بأشكالها المختلفة ويقابل هدا الاخير قواعد القانون الدولي واغلب مواثيق المنظمات الدولية، التي تؤكد على مبدأ تحريم استخدام القوة في العلاقات بين الدول، الا ما استثني عليه من دلك كما يؤكد الفقه الدولي على دلك، وبانها قاعدة امرة من القانون الدولي العام، وان اي تجاوزت او مخالفات لهده المبادئ يعتبر انتهاك للقانون ويترتب عليها اثار قانونية.

ولكن واقع اليوم يؤكد غير دلك، لما فيه من تجاوزات في استخدام القوة من طرف بعض الدول ومن الأمثلة على دلك الحرب الكورية في خمسينيات القرن الماضي، حرب الخليج الأولى و الثانية، الحرب على العراق 2003. ودلك كله خارج اطار الشرعية الدولية وهناك بعض الدول التي اصبحت تطالب بمراجعة هده التشريعات القانونية التي تنفي استعمال القوة، فالقوى الكبرى

اصبحت تتصرف بناء على ما تتوافر عليه من امكانات – عسكرية و ليس وفقا لمبادئ القانونية او القيم الأخلاقية فإزاء ما تملكه من امكانات هائلة اضحت تعمد الى تصريف علاقاتها البينية وفقا لمفهوم توازن القوى .

من هنا تأتي اهمية بحثنا المتواضع والموسوم " بعنوان استخدام القوة الصلبة في العلاقات الدولية بين الشرعية الدولية والواقعية الدولية " والدي يهدف الى استبيان وتقصي شرعيتها ومشروعيتها ومحاولة الكشف عن حيثياتها والقوى الماسكة بها ضمن نظام سياسي دولي خاضع بداته لقوانين دولية واحترامها واجب الكل.

الدراسات السابقة:

انعام عبد الرضا سلطان، **القوة واثرها في ادارة النظام الدولي**، في: مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، العدد13، 2018. تلخص بحثه حول موضوع القوة، والتحول الدي طراء عليها من كونها كانت تعتمد على القوة الصلبة العسكرية الى اعتمادها على القوة الناعمة المتمثلة في الاعتماد المتبادل، والى ابعد من دلك بكثير باعتمادها على التكنولوجيا، كما تناول ايضا التحول الدي شهدته ادارة النظام الدولي.

ايناس العنزي، **استخدام القوة الصلبة في العلاقات الدولية بين الحظر و الاباحة، دراسة تحليلية للخيارات المستقبلية في الحرب والتدخل**، ط.1، (المملكة الاردنية الهاشمية، الكتاب الجامعي،2016 م 1437ه)، 444 صفحة يتكون هدا الكتاب من ثلاث فصول تناول من خلالها المنطلقات النظرية والتطبيقات العملية للاستخدام القوة ودلك بدراسة قانونية و مؤسسية مع تسليط الضوء حول الحكم القومي والدولي بدراسة ثلاثية تمثلت في الدولة، الهوية، الارهاب ليأتي في الاخير بدراسة مقارنة حول استقرار النظام الدولي بين سياسة توازن القوى و استراتيجية الهيمنة

ماهر عبد المنعم ابو يونس، **استخدام القوة في فرض الشرعية الدولية**، (مصر، المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع،2004) 421 صفحة. في كتابه هدا تحدث فيه عن مفهوم الشرعية الدولية وحدودها وضوابطها وفي حالة انتهاكها اي تصرف يجب ان يكون واستخدام القوة ضمن الشرعية الدولية كما وتحدث عن الشرعية الدولية وفروعها وخصص في كتابه هدا مجال للقانون الدولي وادواره ومؤسساته ايضا كانت في دراسته حالات لدول عربية انتهك في حقها القانون (الشرعية الدولي) فما كان موقف المجتمع الدولي ككل اتجاهها وما كانت مرجعية هده الدول المنتهكة .

محمد الطاهر عديلة، **الجدل الليبيرالي/ الواقعي حول دور الاعتماد المتبادل في تعزيز الامن الدولي**، في: دفاتر السياسة والقانون، العدد15، الجزائر2016. في عدده هدا تحدث عن الاعتماد المتبادل وما مدى تأثير في الامن والعلاقة بين الدول كما طرح من خلاله وجهتين مختلفين بين المؤيد (الليبرالية) ومعارض (الواقعية) حول دوره في تحقيق السلم والامن الدوليين

ستار جبار الجابري، **الاستراتيجية البريطانية ازاء العراق**، في: مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والانسانية/جامعة بابل، العدد 21، 2015م، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/ بغداد. جاء هدا البحث بدراسة لاستراتيجية بريطانيا اتجاه العراق من 1997 الى غاية 2010 بالتركيز على مرحلة ما بعد حرب 2003 على العراق و طبيعة العلاقة التي بينها بدراسة تاريخية لها

اما فيما يخص موضوعي هدا : احاول من خلال دراستي تسليط الضوء على استخدام القوة الصلبة من قبل القوى الدولية الكبرى بحجة حماية السلم والأمن الدوليين في ظل وجود قوانين وتشريعات دولية مخصصة لدلك وانتهاكها لها بدريعة حماية حقوق الانسان من الاضطهاد مع دراسة حالة للحرب على العراق 2003 ومدى مشروعيتها

الاشكالية

تتمحور اشكالية دراستنا هده حول، ما مدى مشروعية استخدام القوة الصلبة لتحقيق اهداف ومصالح الدول القوية في العلاقات الدولية من منظور المدرسة الواقعية الجديدة؟

وهدا التساؤل المركزي يتضمن مجموعة من الاسئلة الفرعية

1. ما المقصود بالقوة في العلاقات الدولية ؟
2. ما هي حدود استخدام القوة الصلبة في القانون الدولي العام؟
3. ما موقف المدرسة الواقعية الجديدة والليبيرالية من استخدام القوى الكبرى للقوة لتحقيق مصالحها؟
4. ما موقف المجتمع الدولي من الحرب على العراق 2003 ؟
5. ما موقف الهيئات والمنظمات من الحرب على العراق وما الاجراءات القانونية المتبعة في حقها؟

الاطار الزماني والمكاني:

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وفشل عصبة الامم في الحفاظ على السلم والامن الدوليين شعرت الدول بضرورة وجود منظمة دولية قانونية تنظم استخدام القوة على المستوى الدولي، مما ادى دلك الى ظهور منظمة الامم المتحدة، وجرى الاتفاق حول تحريم استخدام القوة في العلاقات الدولية الا في حالات استثنائية قرتها الامم المتمدينة ولكن الحرب على العراق سنة 2003 اثبتت غير دلك مما نص عليه ميثاق الامم المتحدة

فرضيات الدراسة:

تعرف الفرضية غلى انها الاجابة المؤقتة للإشكالية والتي تحتمل الايجاب او السلب التأكيد او

النفي وتستند فرضيتنا الى:

القوة هي احدى الوسائل والإدارات التي تستخدمها الدولة لتنفيذ مخططاتها وتحقيق اهدافها المرجوة ومصالحها في اطار سياساتها، وهي شاملة وتستند على عدة عوامل سياسية، اقتصادية، عسكرية.

تؤثر طريقة استخدام القوة داخل الدولة او خارجها على غيرها من الدول وعلى علاقاتها، باعتبارها المؤثر الرئيسي في العلاقات الدولية.

من النظريات التي فسرت ولازالت تفسر لنظرية القوة نجد النظرية الواقعية الجديدة كنظرية سياسية والتي تدعم فكرة استعمال القوة في العلاقات الدولية ومن النظريات المناقضة لها الليبرالية والتي تدعو الى الابتعاد عن القوة واللجوء الى الطرق السلمية.

التدخل عسكريا من الطرف البريطاني في العراق 2003م لم يكن الا لتنفيذ الخطة مستقبلية التي حضرت قبل المباشرة في القصف مع تحضير مبررات لمواجهة الاتهامات الدولية

مناهج الدراسة:

تعريف بالمنهج العلمي: هو مجموعة من الاسس والقواعد التي يعتمدها الباحث لإجراء المقاربات بين الاسس النظرية والواقع العلمي وهو جزء من المنهجية العلمية"، " وبالمحصلة يمكن القول ان المنهجية العلمية في الدراسات السياسية هي الطريقة او الاسلوب الدي يلتزم بها الباحث مند لحظة شروعه في دراسة قضية او ظاهرة او مشكلة سياسية معينة، من خلال التزامه بجملة من المبادئ والمعايير التي تعد جزء من المواصفات الباحث الناجح " وهناك عدة مناهج يسترشد بها الباحث في دراسة الموضوعات والمشاكل والظواهر في العلاقات الدولية، وللإجابة على كل تساؤلات تم الاعتماد على المناهج التالية :

الاقتراب القانوني :

يركز على دراسة الموضوعات من زاوية القانون الدولي ومن ثم فهو يركز على المعاهدات الدولية والاتفاقيات، ويبحث الجوانب القانونية في علاقات الدول ويحاول التمييز بين ما هو مشروع وما هو غير من وجهة النظر القانونية ، كما يهتم بدراسة التكييف القانوني لموضوع الاعتراف بالدولة ونظام الحكم فيها، والاثار المترتبة عن هدا الاعتراف او عدمه في علاقات الدول بعضها ببعض، وكدا التكييف القانوني للحروب وكيفية تسوية المنازعات الدولية بالطرق القانونية

الاقتراب الواقعي (القوة و المصلحة):

قوم بتحليل الاحداث بالارتكاز على فكرتي القوة والمصلحة فالسياسة هي مصالح ولا يمكن تحقيق الاخيرة بدون امتلاك مصادر القوة ومقوماتها لدا فدعاة هدا المدرسة يرون ان المجتمع الدولي ما هو الا عبارة عن ساحة للصراع بين الدول كونها العناصر الاساسية لهدا المجتمع الامر الدي يحفز تلك الدول نحو زيادة قوتها باستمرار بالشكل الدي يلبي لها اكبر قدر ممكن من المصالح القومية لها مما يفضي الى التأثير في مصالح الدول الاخرى

الاقتراب المثالي :

تعتمد هده المدرسة على جملة من المبادئ والمثل الي يعتنقها دعاة هده المدرسة، فتحاول اقامة نظاما دوليا وفق المثل التي يدعون اليها وتقوم هده المدرسة على الخضوع لسلطة القانون الدولي والالتزام بقيم المجتمع الدولي وتعكس ديباجة ميثاق الامم المتحدة جوهر هده المدرسة.

منهج التاريخي :

ينطلق هدا المنهج من مبدا مفاده: (ان للعلاقات الدولية المعاصرة جدور وامتدادات في الماضي)، وعلى دلك فالتاريخ يظل عنصرا مساعدا لتحليل السياسي، كما يفيد في الدراسات

المقارنة للظاهرة وما طراء عليها من تطور او لمقارنتها بغيرها من الظواهر

منهج دراسة حالة:

وفيه يتم التركيز على معينة يقوم الباحث بدراستها، وقد تكون هده الحالة سياسة معينة او نظاما هو فردا او مؤسسة او تنظيما في مجتمعا او امة، وتتم دراسة هده الحالة بشكل مستفيض وواف، يتناول كافة المتغيرات والظواهر المرتبط به وتناولها بالوصف الكامل والتحليلي، ودلك من خلال تسليط الضوء على التدخل البريطاني في العراق كدراسة حالة تعبر عن استخدام بريطانيا للقوة اتجاه العراق بطريقة غير شرعية

تقسيمات الدراسة :

قسمنا الموضوع الى ثلاث فصول وكل فصل يتكون من مبحثين وكل مبحثين الى ثلاث مطالب هي كالتالي :

*تناول الفصل الاول: الاطار النظري والمكون من مبحثين، في المبحث الاول يتكلم عن القوة من حيث المفهوم والعناصر والاشكال التي تتخذها هده الظاهرة وفي مبحث الثاني اقتصر على ماهية الشرعية الدولية ومصادرها وشرعية استخدام القوة في العلاقات الدولي

*تناول الفصل الثاني: النظريات المفسرة لظاهرة القوة والمكون من مبحثين، في المبحث الاول القوة عند انصار المدرسة الواقعية والمبحث الثاني القوة عند انصار المدرسة الليبرالية ونظرة كل منهما لها.

*تناول الفصل الثالث: دراسة الحالة والمتمثلة في التدخل البريطاني في العراق 2003 في المبحث الاول لمحة عامة حول العراق اما المبحث الثاني فكان عن اسباب وخلفية ونتائج هدا التدخل.

* وفي الاخير الخاتمة: نتناول فيها نتائج التي توصلت اليها الدراسة

من الاسباب التي اعتمدتها لتقسيم الدراسة: ان اعطاء الاحكام المسبقة ليست من سمة المتعلم

فالواجب دراسة المواقف من كل النواحي النظرية التطبيقية مع دراسة الاحكام القوانين التي تقوم عليها الظواهر دون اهمال التاريخ بصفته الاساس لدراسة اي ظاهر، فكانت البداية مع الاطار النظري لإبعاد اللبس والغموض على الظاهرة محل الدراسة ولتسهيل طريقة الفهم، وفي المرحلة الثانية كانت لتبيان مدى اهمية الموضوع محل الدراسة من خلال التعرض لاهم النظريات التي بنية لأجله بعرض اهم افكارهم ومقترحات، اما فيما يخص الجزء الثالث الدي كان عبارة عن دراسة حالة، لإعطاء نظرة حول التحركات الدولية في المجتمع الدولي اما بالالتزام او باختراق القوانين المتفق عليها دوليا.

المبحث الاول : ماهية القوة

يعد مفهوم القوة مفهوما محوريا في العلاقات الدولية، ومن اكثر الموضوعات إثارة للنقاش، اد اصبحت القوة من المسلمات الموضوعية في تحليل التطورات والتغيرات التي تكتنف الدول ، وسبب دلك يعود لكونها تتسم بالحركة وعدم الثبات فهي دائمة التغير ، ولهدا وجد الباحثون صعوبة في ايجاد تعريف موحد لها وقد كثر الجدل حولها

المطلب الاول :مفهوم القوة

نبذة تاريخية عن القوة:

قبل التعرض الى مفهوم القوة ، يجب أولا التطرق الى منطق القوة عند كل فكر ، وتطور هدا الاخير ارتبط مع التطورات ، الحياتية التي عاشها الانسان والتي شهدتها المجتمعات مند العصور القديمة ، فالقوة في بداياتها كانت عبارة عن خضوع الضعيف الى القوي ،وفي مثل هده العلاقة لم يكن ليشغل بال الناس تنظيم العلاقات البسيطة فيما بينهم[1] ،الا الحفاظ على علاقاتهم مع هدا الاقوى.

وادا ماردنا الانتقال من هده الفترة الجامدة لمفهوم القوة ، ودراسة المفهوم دراسة اكاديمية ، نجد ان الاسس التي تقوم عليها القوة دائمة التغير من عصر الى عصر، بل من جيل الى جيل ،[2]اد اننا نستطيع ان نشاهد ما يطرأ على القوة من تحولات من خلال مراقبتنا للتغيرات البنائية للمجتمع[3]، وتغير اشكال الحكم فيه عبر التاريخ، ومع كل تغير، تتغير نظرة المفكرين الفلاسفة والعلماء الاجتماعيين وغيرهم من المحللين للوضاع محل الدراسة، وتختلف وجهات نظرهم.

[1] محمد عاطف غيث، **نظرية القوة: مقدمة في علم الاجتماع**، ----، (مصر، دار المعرفة الجامعية، 2015)، ص.43.

[2] محمد عاطف غيث ،**المرجع نفسه، المكان نفسه.**

[3] محمد عاطف غيث، **مرجع نفسه**، ص. 44

ونجد ان مفهوم القوة في مراحل (تغيره / تطوره) ارتبط في أول الأمر في مضمونه بالمعنى العسكري فقد مثلت القوة العسكرية دائما الخيار الاول والمتقدم على بقية الخيارات لتحقيق اي هدف سياسي او غيرها من الاهداف المتعلقة بأمور الدولة، ولكن ونظر للأوضاع التي شهدتها العالمية من حروب ودمار وخسائر مادية و بشرية، بسبب هدا المفهوم، رأى الباحثون لابد من البحث في مفهوم اخر اكثر عقلانية و سلمية بحيث يعطي معنى اخر للقوة.

وبهذا فقد تجاوز مفهوم القوة في مضمونه الفكري المعنى العسكري الشائع الى مضمون حضاري اوسع ليشمل القوة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتقنية،[1]ومن هدا المنطلق تعددت الدراسات في علم الاجتماع لظاهرة القوة.

* تعرض كثيرون من المفكرين لدراسة ظاهرة القوة، وكان فلاسفة السفسطائيون القدامى هم اول من تعرض لها بعد المصريون القدامى (في عهد اخناتون وما عرف عندهم بالضبط الاجتماعي).

امثال كاليكس وجورجياس وثراسيماخوس حين اكدوا على واقعية وديناميه القوة، المنادين بنظرية الحق للاقوى، ودهب ثراسيماخوس الى حد التأكيد ان العدالة هي مصلحة الاكثر قوة،[2] وهناك منهم ايضا من تحدث عن القوة باعتبارها محصلة امكانيات صاحبها في مواجهة محصلة امكانيات الاطراف الاخرى، (بعد هدا ظهرت عند اليونانيون) امثال افلاطون فالكثير من الشراح يؤكدون على انه اول من وضع نظرية اجتماعية واضحة المعالم في تاريخ الفكر الغربي، وهناك ارسطو ايضا في مؤلفه "السياسة" حيث يقول بما معناه " ان في مجتمع هناك من الافراد التي تمتلك امكانيات تشغل بها مجموعة من الأفراد الاخرى التي تفتقر الى هده الامكانيات تلك الامكانيات هي نفسها تؤهل صاحبها الى ممارساتها على الاخرين.

---

[1] بوشيبة تركية، **تطور مفهوم القوة في العلاقات الدولية و تطبيقاته في السياسة الخارجية الامريكية بعد نهاية الحرب الباردة**، مدكرة لنيل شهادة ماستر، كلية الحقوق و العلوم السياسية ،جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2017 ،ص.13(منشورة)

[2] محمد عاطف غيث ،**مرجع سابق**، ص. 46

وادا كانت القوة تشكل مسألة اساسية عند اليونان ،فإنها تأخذ الاهمية داتها عند الرومان،[1] فبعد انهيار دولة المدينة عمدت روما الى بسط سلطتها وسلطانها الى خارج حدودها،[2] ومن ابرز مفكريها نجد بوليبيوس وشيشرون وسينيكا، فقد مثلت القوة ركيزة اساسية في افكار شيشرون السياسية اد انها تمثل الاساس في تأكيد الحق والعدل واقرارهما في الدولة ،فضلا عن ان هده القوة كانت تمارس بواسطة قلة من الاسر الارستقراطية التي كانت تتولى من خلال حكومة اقليمية، التي كانت سواء في روما او في الاقاليم التي تخضع لها. [3]

اما في العصور الوسطى(اوروبا عصر الظلام)، فقد تميزت هده الفترة بسيطرة نظام الاقطاع والمسيحية التي اسهمت في تأكيد فلسفة القوة في بناء الدولة، وان هده القوة مستمدة سلطانها من الله مباشرة.

اخد منطق القوة في عصر النهضة منعرج بحيث لم تعد القوة كما عهدنها سابقا، وانما اصبحت القوة مرتبطة. بمسميات مختلفة كالسيادة والهيبة والنفود التي كانت تهدف الى دفع عجلة الحاكم المستبد نحو بر الاستبداد والسيطرة، بالإضافة الى اقترانها بمفسرات اجتماعية كان اولها الصبغة الانسانية للقوة من خلال ربط الانانية البشرية بفكرة القوة واثارها علاقة المجتمع بالحاكم و المحكوم، ومن ابرز مفكريها مكيافللي واحد من مؤسسي مدرسة التحليل الاستراتيجي الواقعي، ايضا هناك جون بودان من اشهر فلاسفة القوة الفرنسيين.[4]

بعد دلك تجلت فكرة القوة في العصر الحديث ،في سلوك الدولة الخارجي، وهنا اكد مفكرو هدا العصر على ضرورة القوة كعامل مفسر للعلاقات الدولية ولتحليل اسباب الصراعات الدولية المتفاقمة،

---

[1]محمد عاطف غيث، **مرجع سابق**، ص. 51

[2]علي زياد العلي، **منطق القوة الاستراتيجي في العلوم السياسية**، ط. 1، (الاردن، دار امجد للنشر و التوزيع، 2017)، ص.22

[3]علي زياد العلي، **نفس المرجع**، نفس المكان

[4]علي زياد العلي، مرجع سابق، ص. 26

وهنا اخدت نظريات القوة تفسر الواقع السياسي الداخلي والخارجي وفي هدا العصر نجد توماس هوبز منظر في السياسة الخارجية وهيجل الدي اعطى للدولة قوة مطلقة ... وغيرهم.

تطور مفهوم القوة فلسفيا بعد الاحداث التي عصفت بالقارة الاوربية بشكل خاص وبالعالم بشكل عام نتيجة نشوب الحرب العالمية الاولى والثانية.[1] والتي كانت سبب في تغدية الفكر الاستراتيجي، ومن اهم الدي نظر في هده المرحلة، نجد هانز مورجنثاو وكينيث والتز والدي ظهرت معه الواقعية الجديدة وجون ميرشايمر والدي عرض مفهوم الواقعية الهجومية في كتابه الموسوم بالمعضلة الكبرى لسياسات الدول الكبرى وغيرهم كثر، ونجد جوزيف سي ناي الدي يؤكد على اهمية القوة الناعمة، وهده القوة تعتمد على الثقافة والمبادئ السياسية.

اما فيما يتعلق الامر بالمفهوم الدي يستعمل على نطاق واسع، فان مفهوم القوة على نحو يدعو الى الدهشة هو مفهوم مراوغ، ومن الصعب قياسه، ولكن مثل هده المشكلات لا تحيل المفهوم الى شيء لا معنى له، بل يمكن طرح بعض التعريفات التي قد تكشف لنا هدا الغموض الدي يلتبس بها:

تعريف القوة لغة:

هي من قوي يقوى فهو قوي والجمع اقوياء، وهي الخصلة الواحدة من قوى الحبل وقيل: الطاقة الواحدة من طاقات الوتر، والقوة في المفهوم البشري تعني المؤثر الدي يعمل، او يميل الى العمل، وهي المؤثر في الفكر والجسد.[2]وورد في معجم الوسيط ان القوة ضد الضعف وهي الطاقة، وهي تمكن الانسان من اداء الاعمال الشاقة وهي المؤثر التي يغير او يحيل حالة سكون الجسم، وهي مبعث الحركة والنشاط والنمو وجمعها قوى، والرجل شديد القوى اي شديد وقوي في نفسه وقوي دعم ووطد، كما نجد ان القوي والقادر والمقتدر من اسماء الله الحسنى، وقد وردت كلمة القوة في قوله تعالى، اما

---

[1]علي زياد العلي، مرجع سابق، ص.40.

[2]سيف نصرت توفيق الهرمزي، **تحليل هانز مورجانثو لمفهوم القوة و تطبيقها على وحدات النظام الدولي**، في: مجلة تكريت للعلوم السياسية، ع.1، ص.159.

في اللغة الانجليزية يرادفها كلمة power والتي تأتي بعدة معاني منها القوة والسلطة والطاقة.[1] وان كلمة power التي غالبا ما تترجم الى العربية بالسلطة وتشتمل على معنيين الاول ينطوي على معنى القوة فيقال مثل القوة العسكرية militer power او قوة الافكار power of ideas، اما المعن ى الثاني ينطوي على دلالة سياسية او قانونية محددة فيقال السلطة السياسية political power او السلطة الفردية individual power.[2]

تعريف القوة اصطلاحا :

تعتبر مفهوم وتعريف القوة من اهم موضوعات علم الاجتماع والسياسة ومن اهم ما تعرض له المفكرين و الفلاسفة ومن التعريفات التي طرحت ما يلى :

* يعرفها **علم الاجتماع** : بالقدرة على احداث امر معين وتأثير فرد او جماعة عن طريق ما على سلوك الاخرين ، وقد تشير القوة في اهم معانيها الى نوع من التأثير الدي تمارسه الاشياء او الافراد او الجماعات على بعضها البعض .[3]

*اما **الاستاد مازن اسماعيل الرمضاني** : القوة انما هي ظاهرة سياسية دولية نسبية ،فالدولة قد تكون قوية في مرحلة محددة والعكس صحيح ايضا ، ان القوة لا تعد ان تكون في واقع الامر ،الا بمثابة الانعكاس لقدرة الدولة على الفعل.[4]

* يعرفها **ماكس فيبر** : هي احتمال ان يكون احد الافراد قادر في نطاق علاقة اجتماعية على تنفيد ارادته الخاصة رغم المقاومة ودلك بغض النظر عن الاساس الدي يقوم عليه هدا الاحتمال.

---

[1] سيف نصرت توفيق الهرمزي، **مرجع سابق**، ص. 159

[2] اياد خلف عمر الكعود، **استراتيجية القوة الناعمة ودورها في تنفيد اهداف السياسة الخارجية الامريكية في المنطقة العربية**، (رسالة استكمال لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الادب والعلوم، جامعة الشرق الاوسط،2016)، ص. 18 (منشورة)

[3] علي زياد العلي، **مرجع سابق**،ص.70.

[4] محمد سالم صالح، **القوة والسياسة الخارجية دراسة نظرية** ، في: مجلة الكوفة كلية القانون والعلوم السياسية ،جامعة الكوفة ،العدد 6، ص. 149

* يعرفها **كارل دويتش:** القوة عنده هي القدرة على السيطرة في صراع ما وفي التغلب على العوائق، وعنده تشكل المصادر الكلية لقوة الدولة المكونات القابلة للتحول من كونها قوة كامنة الى قوة فعلية ،وهده كمية دات قيمة في التعاطي مع علاقات القوة وممارسة النفود فادا احتاجت دولة b الى مساعدة اقتصادية ،تكنولوجية وكانت الدولة a تتحكم في كل /بعض الامدادات المتاحة لهده المساعدة، فالدولة a سيكون لديها القوة لممارسة نفودها على الدولةb[1]

* في حين يرى **فردريك شومان:** انه في نظام دولي يفتقد لحكومة اعتمادا على قوتها الذاتية وان تنظر بحدر الى قوة الدول المجاورة لها.[2]

* في حين يرى **وولتر اف:**هي درجة من التأثير تكون فيه الدولة المعنية قادرة على جعل الاجندة الدولية ملائمة لإنجاز اهدافها.[3]

* **روبرت دال:** يرى في القوة بانها القدرة على جعل الاخرين يقومون بأعمال ما كانوا ليقوموا بها او بمعنى اخر ان قدرة **(ا)** على دفع **(ب)** للقيام بالعمل من احتمال قيام **(ب)** بالعمل **(س)** بغض النظر عما فعله **(ا)**.[4]

*عند **صموئيل هنتنغتون:** القوة هي القدرة لدى شخص او مجموعة على تغيير سلوك شخص اخر او مجموعة. السلوك يمكن تغييره من خلال الاقناع او الارغام او التحدير، والتي تتطلب من حامل القوة موارد اقتصادية، مؤسساتية، سكانية، سياسية، تكنولوجية، اجتماعية وغيرها.[5]

---

[1] خضر عطوان، **القوى العالمية و التوازنات الاقليمية**، ط.1، (الاردن، دار اسامة للنشر والتوزيع، 2010)، ص.14

[2] عادي سليمان العبيدي، **القوة في العلاقات الدولية**، ط.1، (لبنان، بيروت، دار المنهل اللبناني للنشر، سنة 2015)،ص. 19

[3] خضر عطوان، **مرجع سابق**، ص. 13

[4] عادي سليمان العبيدي ،مرجع سابق، ص.20

[5] عادي سليمان العبيدي، **مرجع سابق**، ص.23

*يعرفها **بيتر بلاو** :قدرة الاشخاص او الجماعات على فرض ارادتهم على الاخرين رغم المقاومة ودلك عن طريق الردع سواء اكان دلك على شكل منع المكافآت التي كانت تعطى بانتظام او في شكل عقاب بقدر ما يشكل هدان الوضعان من جزاء سلبي.

*يقول **ميكيافللي**: ان القوة من العناصر الاساسية لقيام الدولة فقد اكد على ان وجود اي دولة او مؤسسة او منظمة يعتمد بالدرجة الاولى على وجود القوة، لأنها المصدر الوحيد للمحافظة على ديمومتيها وتوسعينها لان الدولة في نظره قوة توسعية[1]

*اما **ابن خلدون**: الدي سبق الكل في مقدمته عندما قسم القوة السياسية الى عدة انواع وكد على ضرورة القوة في وجود الدولة والحفاظ على استمرار الحكم، واعتقد ان القوة السياسة تتمثل في الاستبداد والتأثير والاغراء، وانها اداة تستخدم داخل المجتمع مع الشعب للردع والحفاظ على الوضع القائم وفي الخارج للحفاظ هيبتها وامنها وحماية حدودها والدفاع عنها.

***هانز مورجانتو**: القدرة على التأثير في سلوك الاخرين ليقوموا بأشياء متناقضة مع اولوياتهم، ما كانوا ليقوموا بها لولا ممارسة تلك القدرة.[2]

* **كارل ماركس**: القوة هي تعبير اجتماعي حيث تمثل القوة عنده في الصراع الاجتماعي لصالح الطبقة العمالية وان وصول الطبقة العمالية الى ادراك قوتها السياسية ومدى نفودها وتأثيرها على البناء الاجتماعي في الدولة هو القوة.

*يرى **ستيفن لوكس**: القوة مرتبطة بتحديد الاجندة للتأثير في سلوك الدول، ومن ثم لا تعني القوة بالضرورة الاكراه.[3]

---

[1] شيماء عويس، **القوة في العلاقات الدولية دراسة تأصليه**، ----، (مصر، المعهد المصري للدراسات، 2018)، ص1.

[2] شيماء عويس، **مرجع سابق**، ص. 2

[3] شيماء عويس، **مرجع سابق**، ص. 4

اما **ارنولد وولفرز:** القوة هي القدرة على دفع الاخرين نحو عمل ما تريد ومنعهم من عمل من ما تريد.

ويذكر **داهل:** في هدا الصدد ان مصطلحات القوة تشير في العلوم الاجتماعية الحديثة الى مجموعات فرعية من العلاقات بين الوحدات الاجتماعية، بحيث يعتمد سلوك وحدة او اكثر في بعض الظروف على سلوك الوحدات الاخرى.

/ من خلال ما سبق من تعريفات يمكننا ان نستخلص بعض الخصائص التي تتميز بها القوة:

1. القوة هي شيء نسبي غير مطلقة تقاس من قوة الدولة، وهي حركية ديناميكية غير ثابتة وهي تتغير بشكل مستمر بمعنى انه ما نعتبره اليوم قد يصبح في المستقبل نقطة ضعف والقوة تختلف من شخص الى اخر وعامل المقارنة هو ما يجعلها نسبية، ويقصد بنسبية القوة ايضا انه ما تمارسه من قوة على (ا) لا يمكن ان يؤثر على (ب)

2. القوة وحدها غير كافية، فتوفر الموارد والامكانيات لا تمثل القوة وانما يستلزم وجود قدرات وكفاءات عالية، لتحولها الى قوة حقيقية وهدا يستوجب وجود قوة عقلية وجسدية معا

3. القوة هي قوة علمية وعملية، وهي تعتمد على الدقة وما يعرف بالثورة المعلوماتية، وقوة العالم اليوم تتمثل في التكنولوجية حيث اصبح كقرية صغيرة، وهدا هو المقصود من ان القوة لم تعد محصورة في دلك المجال الضيق والمتمثل في القوة العسكرية وانما تجاوزت دلك

4. هي وسيلة لتحقيق غاياتنا وليست غاية، لتحقيق الاهداف المحددة والمراد الوصول اليها، وبها تتحدد

المكانة الدولية والاقليمية، فقوة الدولة هي التي تحدد مكانتها الخارجية ودلك من خلال سياساتها الخارجية

5. القوة هي عبارة عن علاقات متبادلة فيما بينهم، فلا يمكن ممارسة عامل التأثير دون وجود اطراف اخرى تمارس عليهم هدا الفعل

6. القوة هي ليست استخدام الاكراه والعنف والردع، انما هي ايضا وسيلة سلمية. مثل السياحة

المطلب الثاني : مصادر القوة

في كل التعاريف التي تنسب الى القوة نجد انها مرتبط بالقدرة الكامنة على التأثير في الجانب الاخر، ودلك على حسب المقومات التي تملكها الدول والتي تجبر بها الفواعل للخضوع لها، وهناك شبه اجماع على ان قوة الدولة تكمن في امتلاك مصادر القوة والقدرة على امكانية توظيف هده المصادر المتاحة لديها وتحويلها الى عنصر ضغط وتأثير في ارادات الدول الاخرى. فما هي مصادر القوة عند هده الدولة المؤثرة.[1]

ويمكن تقسيم مصادر القوة الى عنصرين: عناصر الثابتة نسبيا والمتمثلة في المصادر الطبيعية، عناصر المتغيرة والمتمثلة في القوة الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية والسياسية ...

1/ العناصر الثابتة: مما لا شك فيه ان تصنيف دول العالم الى قوى عظمى، وقوى كبرى، ودول متوسطة (قوى اقليمية) ودول صغيرة في التراتبية الدولية على اسس القوة دات الطبيعة الثابتة نسبيا، والمتمثلة في العامل الجغرافي والمتكون من:

أ/ الموقع الجغرافي: ان مواقع الدول تمثل العنصر الاساسي في تقييم وزنها كقوة فاعلة، بخاصة ادا كانت تسيطر على ممرات مائية دولية، فضلا عن الموقع الدول على خطوط الطول والعرض، فثمة دول تحتل مواقع استراتيجية متميزة في خارطة العالم مثل الجزائر، بينما تقع دول اخرى في مناطق معزولة مثل ايسلندا وهناك دول داخلية مثل تشاد.[2]

---

[1] علي زياد العلي، **مرجع سابق**، ص.100

[2] سيف نصرت توفيق الهرمزي، **مرجع سابق**، ص. 160

ب/ المناخ : فالطبيعة المناخية المعتدلة تتيح الفرصة لقيام الدول العظمى.[1] فثمة دول حارة و دول باردة، وكانت هناك نظرية تقول الدول الحارة هي المتخلفة والباردة هي الدول المتقدمة.[2] وفي هدا الصدد يقول سبيكمان "يصنع التاريخ عموما ما بين الخطوط العرض الشمالية 25 . 60 درجة.[3]

ج/ المساحة : فاتساع المساحة الجغرافية للدولة ما على قدر ما تكون مصدر قوة يمكن كدلك ان تكون مصدر ضعف .[4] ودلك لأسباب عديدة منها، استيعاب عدد السكان، وانتشار الموارد الطبيعية، فضلا عن قدرتها على المناورة والاهتمام بالعمق الجغرافي.[5]

د/ موارد اقليم الدولة : يشتمل اقليم الدولة على ما تحتويه من موارد مختلفة تحدد قوة الدولة، وقدرتها في استعمال هده الموارد.[6] فالدول تختلف من حيث وفرة الموارد.[7] كمصادر الطاقة – النفط ،الغاز، الفحم .. الخ، او ثروات العدنية كالحديد والقصدير والنحاس والدهب والفضة ... الخ فضلا عن المصادر في ظاهر الارض واهمها المياه فهي مصدر نجاح للزراعة وانتاج المواد الغذائية فضلا عن اهمية الثروة الحيوانية والسمكية في البر والبحر، وهي كلها تمثل الاساس المادي للنمو الاقتصادي والتبادل التجاري في اطار الاقتصاد الدولي.[8]

---

[1] حامد بن عبد العزيز محمد النورى، **اثر القوة في العلاقات الدولية :المتغيرات السياسية المعاصرة في منطقة الشرق الاوسط :1945 .1999**، بحث لنيل درجة الماجستير ،كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، قسم العلوم السياسية، جامعة الخرطوم،2006 ، ص.26، (منشورة)

[2] سيف نصرت توفيق الهرمزي، **المرجع السابق،** ص.160

[3] حامد بن عبد العزيز محمد النوري، **مرجع نفسه،** المكان نفسه

[4] ايمان قديح، **تحول مفهوم القوة في العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة،** مدكر لنيل شهادة الماستر ،كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018، ص. 19

[5] سيف نصرت توفيق الهرمزي، **المرجع نفسه،** المكان نفسه

[6] سيف نصرت توفيق الهرمزي، **مرجع سابق،** ص.161

[7] حامد بن عبد العزيز محمد النوري، **مرجع سابق،** ص.28

[8] سيف نصرت توفيق الهرمزي، **مرجع نفسه، المكان نفسه**

هـ/ العامل الديموغرافي : فهو يوصف بالسلاح دو الحدين ، حسب مبدأ مالتوس ، فهو يتضمن حجم السكان وكثافته والتركيبة الاجتماعية ، وهو مرتبط ايضا بمستوى التعليم والصحة التي لها دور في زيادة من قدرة الدولة عن طريق مدى فاعليته ، واليد العاملة .

2/ العناصر المتغيرة: يقصد بالعناصر المتغيرة هي تلك العناصر التي تعتمد على مؤشرين رئيسيين الاول الموارد والثاني القدرة على التوظيف، وهي العناصر التي تعكس مدى قدرة الدولة على استخدام القوى الكامنة فيها.[1] والمتمثلة في:

أ/ القوة السياسية : انها مجموعة الامكانيات الكامنة في المجتمع السياسي الخارجي والداخلي المتاحة لدولة ما في وقت ما، اد ان القوة الدبلوماسية للدولة تعد من المؤثرات الفعالة لقوة الدولة، كما تعد القوة المركزية والمحورية للدولة اد تجمع هده القوة بين قوة المركز التفاوضي للدولة، وبين قوة الدولة في التنظيم الدولي، ومدى تأثيرها في التنظيم الدولي ومدى بسط سيطرتها على المنظمات الاقليمية والدولية، وما بين قوة الدولة في تطبيق القانون الدولي لصالحها ... الخ

ب/ القوة الاقتصادية: تعد القوة الاقتصادية من العوامل التي لها تأثير وبشكل مباشر في قوة الدولة.[2]ويتبلور سلوك القوة الاقتصادية في الجوانب الاقتصادية للحياة الاجتماعية، وهي انتاج الثروة واستهلاكها.[3] اد لا تسهم الموارد في فوة الدولة الا بمقدار استغلالها اقتصاديا وتقنيا. وان مخرجاتها تعطي للدولة فرصة لأن تنهض ، واهم مخرجاتها انها تحفز النمو العام، وتضمن التوسع بالإنفاق على قطاع البحث والتطوير والقوة العسكرية، والتعليم والصحة، وغيرها، بحسب قدرة الدولة على امتلاك قدرة

---

[1]سيف نصرت توفيق الهرمزي، **المرجع سابق**، ص.161

[2]انعام عبد الرضا سلطان، **القوة ة واثرها في ادارة النظام الدولي**، في: مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية و السياسية ،العدد الثالث عشر ،المجلد الثاني، بغداد، 2018 ،ص. 29

[3]جوزيف اس ناي الابن، **مستقبل القوة**، ط1، تر. احمد عبد الحميد نافع، (مصر، القاهرة، مركز القومي للترجمة والنشر، 2015)، ص.76

التصنيع، وامتلاك موقع افضل في التجارة الدولية.[1]اد تستخدم القوة الاقتصادية بعض الوسائل من اجل فرض ارادة القوة على دول اخرى من خلال العقوبات الاقتصادية ونظام المساعدات الخارجية، فضلا عن التجارة الخارجية والسياسة المالية، وقبلها فان الدولة القوية اقتصاديا تكون اقدر على الحصول على دعم الداخل وضمان استقرار بيئتها الداخلية من غيرها من الدول الاخرى.[2]

ج / القوة العسكرية: حين يتحدث او يكتب اغلب الناس عن القوة العسكرية، فانهم يتجهون الى التفكير فيما يختص بالموارد التي تشكل اساس سلوك القوة للحرب او التهديد بالحرب، اي بالقوات، والدبابات، والطائرات، والسفن. ادا تحول الزخم الى قوة للدفع يكون لهده الموارد اهميتها، ولكن القوة العسكرية تحتاج الى نظرة اكثر قربا، هناك ما هو اكثر من الموارد العسكرية من البنادق والكتائب، وهناك في السلوك العسكري ما هو اكثر من الحرب او التهديد بالحرب، لقد استخدمت موارد القوة العسكرية طويلا لإمداد الحلفاء بالحماية والمساعدات.[3] اد تمارس التحالفات العسكرية للدولة ادوارا ذات اهمية كبيرة في جعل الدولة ذات مركز قوي في النظام الدولي والسياسة الدولية.[4]

د/ قوة التكنلوجية: اصبح هدا العامل الحاكم الاساسي لتطور المجتمعات اي اننا نحكم على الدولة بالتقدم والرقي، ادا كانت متقدمة تكنولوجيا، ففي القرن الواحد والعشرين اصبحت تكنولوجيا المعلومات بمعناها الواسع اهم مصادر القوة، لدا يرى اللقاني والجمل ان التكنولوجية تعني الاستخدام الامثل للمعرفة العلمية وتطبيقاتها وتطويعها لخدمة الانسان ورفاهيته، فقد اضحى العالم اليوم يشهد فصلا اخر من فصول التاريخ الاستعماري تحاول فيه الدول مرة اخرى السيطرة على الدول الصغرى، باستخدام وسائل وتقنيات جديدة بسياسة الاستحواذ على العلم من خلال التكنولوجية.[5] وتأتي في مقدمة

---

[1]انعام عبد الرضا سلطان، **المرجع نفسه**، ص.29.

[2]علي زياد العلي، **مرجع سابق**، ص. 94

[3]جوزيف اس ناي الابن، **مرجع سابق**، ص. 47

[4]علي زياد العلي، **مرجع سابق**، ص. 93

[5]انعام عبد الرضا سلطان، **مرجع سابق**، ص.21.

هده الوسائل الانترنيت ووسائل التواصل الاجتماعي بحيث جعلت من العالم قرية صغير، قلصت المسافات اصبح هناك بما يسمى الغزو الثقافي مرتبطة بظهور العولمة.

المطلب الثالث : اشكال القوة

تميز القرن التاسع عشر بوقع حافل بالنزاعات والحروب بين الدول، وكان العنصر الاكثر اهمية في العلاقات الدولية "القوة" وطريقة استخدامها وتوظيفها، ودلك في ظل الحربين العالميتين والحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي، و كانت القوة العسكرية المسيطر الاكبر في الساحة الدولية ولم تكن هناك مكانة للبعد الاقتصادي و السياسي، الا فيما بعد حيث طرح الاعتماد المتبادل رؤية مختلفة لواقع العلاقات الدولية ودلك بظهور الاقطاب العالمية وسقوط المعسكر الشرقي كما ظهرت ابعاد اخرى للقوة غير ملموسة اصبحت ذات اهمية متزايدة مقارنة بالأبعاد العسكرية كالشركات متعددة الجنسيات.

1/ القوة الصلبة،hard power:

هي السياسة او الألية الاقدم تاريخيا من حيث التوظيف في تحقيق الاهداف القومية العليا، وهي احد المفاهيم المركزية التي تم التركيز عليها في فكر المدرسة الواقعية، و التي تؤكد عليها وبقوة كما سنرى ذلك في الفصل الثاني ، فمفهوم القوة الصلبة hard power برز في القرنين التاسع عشر و العشرين اثناء الحربين العالميتين والحرب الباردة، بين القوتين العظمتين. و الدي يعرفها البعض على انها القوة على فرض السيطرة على الاخرين عن طريق الاكراه او الحوافز المادية او هي استعمال القوة العسكرية لحماية المصالح[1]

---

[1] ايمان قديح، **تحول مفهوم القوة في العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة**، مذكرة لنيل شهادة الماستر اكاديمي، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف ،مسيلة 2018، ص. 29 (منشورة)

,وهي تعني عند جوزيف ناي " القدرة على استخدام الجزرة عن طريق الادوات الاقتصادية بهدف التأثير في سلوك الاخرين "[1]وعرفها الدكتور محمد حمدان بأنها "استخدام العصا او الترهيب او قوة الجزرة اي الترغيب وكلاهما يؤثران بالأخر عن طريق ايجاد مؤثر خارجي يؤدي الى احداث موقف معين والقوة الصلبة هي قوة التأثير بالخارج [2]ويتضح لنا من هذا ان القوة الصلبة هي مزيج بين القوة الاقتصادية والعسكرية.

. سياسات القوة الصلبة: تتألف القوة الصلبة من عناصر القوة المادية (العسكرية والاقتصادية)

*العسكرية: وتعتبر اكثر اشكال القوة الصلبة تقليدية. فقد ظلت ولفترة كبيرة تحدد طبيعة الخطابات السياسية العالمية وحدود هيكل النظام العالمي وموقع القوى الكبرى منه وظلت لها القدرة الاكبر على حل الخلافات في علاقات الاقطاب العالمية.[3] وبهذا تعدد صور واشكال القوة العسكرية hard power, على نحو يمكن التمييز بين خمسة انماط لاستخدامها، تتراوح بين دبلوماسية الاكراه، التي تعبر عن أخف استخدامات القوة، الى الاستخدام المباشر للقوة العسكرية، والتي تعبر عن اكثر الاستخدامات المباشرة ووضوحا، وهي كالاتي:

النمط الاول: **دبلوماسية الاكراه**، وعرفها اليكسندر جورج Alexander George بأنه "تهديد الدولة للعدو باستخدام القوة العسكرية، مع استخدام وسائل فعالة لأقناعه بالامتثال لقراراتها "ويمكن ان يتحقق دلك من خلال سحب السفراء، او فرض العقوبات، وقد حدد جورج ثلاثة اهداف لممارسة دبلوماسية الاكراه ،يتمثل الاول في اقناع العدو العدول عن رايه، ويتمثل الثاني في اقناع العدو بالتراجع عن عمل

---

[1] سفيان سخري، نبيل بكاكرة، **التنوع والتغير في مضامين القوة :نحو فهم جديد للعلاقات الدولية**، في: دفاتر السياسة و القانون، العدد 19 جوان 2018 ص. 167

[2] ايمان قديح، **مرجع سابق**، ص. 29

[3] سماح عبد الصبور عبد الحي، **القوة الذكية في السياسة الخارجية. دراسة في ادوات السياسية الخارجية الايرانية تجاه لبنان 2005–2013**، ط. 1(مصر، دار البشير للثقافة والعلوم للتوزيع و النشر، 2014)، ص. 34

قام به فعلا ،بينما يتعلق الثالث بتحريض المعارضة ضده عن طريق دعم مطالبهم للتغيير او توجيههم لقلب النظام[1]

النمط الثاني: **التخريب**، من خلال قيام دولة بأفعال تهدف من ورائها الى هدم مؤسسات دولة اخرى و مبانيها الوطنية، و هدا شكل من اشكال العنف قد ينجح في تحقيق اهداف الدولة في المدى القصير ، ولكن تكلفته تكون مرتفعة على المدى الطويل، فتتولد به الكراهية و العداء ومن امثلة التاريخية عن دلك تورط الولايات المتحدة في عمليات تخريب في امريكا اللاتينية اثناء الحرب الباردة، خاصة جواتيمالا، وتشيلي، وسلفادور[2]

النمط الثالث: **الردع**، ويعني اصدار تهديدات متكررة لمنع عدو من الشروع في عمل غير مرغوب فيه، و هناك نوعان للردع: الردع التقليدي عن طريق التهديد باستخدام الاسلحة التقليدية ،والردع النووي: عن طريق التهديد باستخدام الاسلحة النووية، و قد استخدم هدا النوع اثناء ازمة الصواريخ الكوبية 1962،

النمط الرابع: **الدفاع**: ويحتوي على سلسلة من الاجراءات الفعالة التي تتخذها الدولة للدفاع عن نفسها في مواجهة هجوم عسكري نفده العدو[3]

النمط الخامس: **التدخل العسكري المباشر**: التدخل العسكري المباشر ، ويتم اللجوء اليه عادة في حالة فشل دبلوماسية الاكراه، وتتعدد اهداف التدخل العسكري، مثل حماية المواطنين او ممتلكات المواطنين، ومثل على دلك التدخل الامريكي في بنما 1989، او يكون التدخل بهدف واغراض انسانية،

---

[1] سفيان سخري، **مرجع سابق**، ص. 167

[2] بوشيبة **تركية**، **مرجع سابق** ص.39، انظر ايضا، سفيان سخري، **مرجع سابق**، ص.167

[3] سيف نصرت توفيق الهرمزي، **مرجع سابق**، ص.166

ومثال على دلك التدخل في الصومال1992، او يهدف الحفاظ على الاستقرار النظام مثل التدخل في ليبيريا 2003، او بهدف تغيير نظام مثل التدخل في هاييتي 1994. [1]

الاقتصاد: وكما تم الاشارة اليه سابقا فان القوة الصلبة تتضمن ايضا البعد الاقتصادي باعتبارها العصب الاساس في تحريك ديناميكية العلاقات بين الدول[2] و التي تعني استخدام الدولة للأدوات الاقتصادية لجعل دولة تقوم بأشياء لصالحها لا ترغب فيها و ترتكز هده الاداة على الناتج المحلي و نصيب الفرد من الدخل ومستوى التقدم الاقتصادي، و قد اضاف الين فروست عناصر اخرى تشمل الحكم الراشد، والتنمية المستدامة.[3] و هناك شكلان رئيسيان لاستخدام القوة الاقتصادية

اولا: **تقديم الاغراءات والحوافز الاقتصادية** : يتضمن منح المساعدات الاقتصادية والمعونات الفنية والقروض والتسهيلات والانتمائية او ازالة العوائق التجارية او السماح ببيع تكنولوجيا متطورة او فائقة الحساسية ومحظورة على دولة معينة ويستهدف هدا الاسلوب محاولة التأثير في سلوكيات هاته الدولة بما يلائم اهداف ومصالح الدول المانحة.

ثانيا: **العقوبات الاقتصادية:** وهدا الاسلوب يمثل الصورة العكسية لاستخدام الدول لأدواتها الاقتصادية في علاقاتها الخارجية ويتمثل في زيادة العوائق الجمركية او قطع المعونات الاقتصادية[4].والواردات والحظر على الصادرات وفرض القيود على الاستثمار، ومنع السفر، مثال على دلك نجاح الولايات المتحدة في اجبار بريطانيا على الانسحاب من السويس ابان الغدوان الثلاثي على مصر عام 1956 بعد تهديدها بفرض عقوبات اقتصادية.

وقد ازدادت القوة الصلبة hard power تميزا بعد ان القت القوة التكنولوجية بضلالها عليها، بحيث ساهمت الثورة التكنولوجية وفي داخلها الاداة العسكرية، تغيرا وتأثيرا على استخدام القوة العسكرية وعلى

---

[1] سيف نصرت توفيق الهرمزي، **مرجع سابق**، ص. 16

[2] سفيان سخري، **مرجع سابق**، ص. 168

[3] ايمان قديح، **مرجع سابق**، ص. 31

[4] بوشيبة تركية، **مرجع سابق**، ص ص. 40 –41

نوعية الاسلحة سواء الدفاعية او الهجومية، واصبحت القوة العسكرية في الوقت الحالي ليست مجرد بنادق و معارك وتهديدات فقط، بل استخدمت لحماية الدول الحلفاء ومساعدتهم واستخدمت في مجالات عدم الاكراه لكسب موافقة الدول الاخرى على التحركات في السياسات العالمية[1] كعامل جديد للقوة، و اصبحت تستهدف مجتمعات العدو و محاربتهم ،واصبحت الحروب الان بين الشعوب وليست بين القوات المسلحة.[2]

وهكذا ظلت القوة الصلبة العسكرية عاملا اساسيا في دراسة قوة الدولة في حالة المكسب او الخسارة، الى حين ظهور مصطلح القوة الناعمة وتراجع اهمية الدور العسكري في تحديد مفهوم القوة

/ القوة الناعمة، soft power:

شهدت السياسات العالمية اهتماما متناميا بالأبعاد الغير الملموسة للقوة (القوة الناعمة) ودلك بعد ان اصابت الدول لعنة القوة الصلبة التي طالما تصدرت المشهد في السياسات الخارجية للدول، وعجزة الدول عن تحقيق اهداف سياستها الخارجية اعتمادا على تلك القوة الصلبة فقط، لإعطاء اهمية للأبعاد الناعمة للقوة وخاصة مند الحرب الباردة. [3]ويرجع المفهوم بجدوره الى نمط الاحتلالي الفرنسي الدي قام على التأثير الثقافي في الدول الواقعة تحت الاحتلال كضمانة اساسية لاستمرار النفود والهيمنة الفرنسية عليها[4]

ارتبط الحديث عن القوة الناعمة كأحد اشكال القوة، بمحاولات جوزيف ناي معالجة التحليل الضيق لمفهوم القوة الدي قدمته المدرسة الواقعية، والدي كان يركز على القوة العسكرية[5] في مقاله soft power في عام 1990 واسماها وجها اخر للقوة وهو الاكثر جاذبية من الاساليب التقليدية، وهدا

---

[1] د. سامح عبد الصبور عبد الحي، **مرجع سابق**، ص. 35

[2] ايمان قديح، **مرجع سابق**، ص. 33

[3]سماح عبد الصبور عبد الحي، **مرجع سابق**، ص. 40

[4]حسين علي حسين بحيري، **القوى الناعمة**، في: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية،2008، ص. 4

[5]سفيان سخري، **مرجع سابق**، ص.169

الوجه للقوة يتحقق عندما يقوم فاعل دولي يجعل فواعل اخرى تريد ما يريده هدا الفاعل واطلق عليها القوة التعاونية co-potiv power وطور هدا المفهوم في كتابه "**ملزمون بالقيادة**". والدي صدر في نفس العام 1990، ثم اعد استخدامه في كتابه "**مفارقة القوة الامريكية**" عام 2002 وتم تطوير الفكرة في كتابه "**القوة الناعمة**" عام 2004.[2] وقد طور جوزيف ناي معطى القوة وقدم مفهوما ربما يكون اكثر تعقيدا للقوة حيث اهتم بعناصر القوة غير المادية مثل الثقافة والقيم من خلال مفهوم القوة الناعمة

حيث عرفها جوزيف ناي " قدرة الدولة على الحصول على ما تريده بالاعتماد على الجاذبية بدلا من الاكراه " وايضا في تعريف اخر لها "قدرة الدولة على خلق وضع يفرض على الدول الاخرى ان تحدد تفضيلاتها ومصالحها وفقا لدولة مالكة القوة الناعمة" بمعنى اخر هو وضع اولويات الاجندة الداخلية لغيرها من الدول[3] ايضا "هي القدرة على الاستقطاب والاقناع"، "انها القدرة على كسب العقول والقلوب في ان واحد لتحقيق الاهداف الاستراتيجية"[4]، "هي في جوهرها قدرة امة معينة على التأثير في امم اخرى و توجيه خيارتها العامة ودلك استنادا الى جاذبية نظامها الاجتماعي والثقافي ومنظومة قيمها و مؤسساتها بدل الاعتماد على الاكراه او التهديد"[5]

عرفتها انا سيمونز "بانها الجيل والنمط الرابع من حروب المستقبل بالنظر الى تبدل موازين الحروب العسكرية التقليدية وفشل نمط حرب المدن ونمط مكافحة التمرد، تتميز كدلك بانها تستهدف الهيمنة على الشعوب من خلال الدبلوماسية العامة والاتصالات الاستراتيجية وعملية المعلومات ومهاجمة المواقع والقواعد لعسكرية واستخدام سلاح الجو وغيرها من الاسلحة المدمرة"[6]

---

[1] سماح عبد الصور عبد الحي، **مرجع سابق**، ص. 45

[2] سيف نصرت توفيق الهرمزي، **مرجع سابق**، ص. 167

[3] شيماء عويس، مرجع سابق، ص.07

[4] سيف نصرت توفيق الهرمزي، مرجع سابق، ص ص. 167-168

[5] اياد خلف عمر الكعود، **مرجع سابق**، ص. 23

[6] ايمان قديح، **مرجع سابق**، ص. 40

سياسات القوة الناعمة : قد ميز ناي بين ثلاث انماط للقوة الناعمة و التي تتمثل في :

النمط الاول :**الثقافة:** هي نموذج السلوك الاجتماعي الدي تنقل به المجموعات المختلفة للمعرفة والقيم وهي توجد على مستويات عديد [1]،والتي تكمن في جاذبية attraction الاخرين، والتي تشير الى جدب الانتباه اما بطريقة سلبية او ايجابية [2] بما هي آداب وفنون ونظم تعليمية اضافة الى الثقافة الشعبية. وثمة بعض جوانب الثقافة الانسانية، بعضها وطني، وبعضها الاخر خاص بطبقات اجتماعية، او مجموعات صغيرة، والثقافة ليست ثابتة على الاطلاق،[3] وبجانب دلك لا يمكن اهمال الحضارة والتركيب الحضاري واللغوي والديني والمقدرات الاعلامية لدولة ما سواء الاعلام في بعده الخارجي ومصداقيته والصحف والكتب والمراكز الثقافية او الاعلام الداخلي ،[4] وبالتالي تلعب الثقافة دورا اساسيا في رفع رصيد القوة الناعمة من خلال تحويل الثقافة الى حضارة عابرة للحدود وقادرة على الالهام.

النمط الثاني: **القيم السياسية:** والتي تترسخ في النخبة الحاكمة والمحكومة، ومدى جدية الالتزام بها سواء في الداخل او الخارج سلما ام حربا والتي تتمثل في نمط الحكم وقيم العدالة والمواطنة وحرية الاختيار وعندما لا يكون هناك اي نفاق في تطبيقها. التي تدافع عنها حكومة ما بأشكال متعددة سواء بسلوكها الداخلي مثل قيم الديمقراطية وحقوق الانسان او في مؤسسات الدولية بالعمل مع الاخرين او في السياسات الخارجية بتشجيع السلام وحقوق الانسان ، تؤثر بشكل كبير على صياغة تفضيلات الاخرين، ولدلك لا يمكن اهمال البعد الداخلي في موارد القوة الناعمة ، سواء في جانب القيم والثقافة والتماسك القومي الداخلي وكدلك ما يسمى القدرة السياسية المحلية التي تتمثل في كفاءة اجهزة صنع

---

[1] جوزيف سي ناي، **مرجع سابق**، ص. 110

[2] سفيان سخري، **مرجع سابق**، ص. 170

[3] جوزيف سي ناي، **مرجع سابق**، ص. 110

[4] سامح عبد الصبور عبد الحي، **مرجع سابق**، ص. 40

القرار و الحريات العامة ووجود مساندة شعبية تحركات الدول في الخارج مع وجود استراتيجية واضحة وتفاعل جماهيري وكفاءة في السياسة الحكومية [1]

النمط الثالث: **السياسة الخارجية:** السياسة الخارجية يمكن ان تكون مصدرا اساسيا من مصادر القوة الناعمة لأية دولة خاصة ادا كانت تحمل قيما ديمقراطية، ويمكن لها ان تزيد من فعالية وتأثير القوة الناعمة للدول ادا ما نظر اليها من قبل الدول الاخرى و الشعوب الاخرى على انها تحظى بالشرعية دات اخلاقية ويكمن دلك من خلال دعم الديمقراطية وحقوق الانسان وحق تقرير المصير وتسوية النزاعات بطرق سلمية وبسط وتحسين صورة الدولة وتثبيت شرعية وصدقية تعاملاتها وسلوكياتها الدولية وضرب سياسات اعدائها

ومع دلك قد تعرض مفهوم القوة الناعمة، لانتقادات عديدة، فعلى سبيل المثال انتقد برانتلي وماك المفهوم لما يعانيه من ضبابية في التحليل وجدلا بان عناصر القوة الناعمة التي دكرها ناي غير واضحة، خاصة انه تناول هده العناصر كلا على حدى، رغم ان هده العناصر مرتبطة ببعضها بعضا ولا يمكن تقسيمها

3/القوة الذكية،smart power: في ضوء المرجعات التي قامت بها الدول لسياستها الخارجية وخاصة الدول الكبرى التي تسعى للحفاظ على توازن واستقرار النظام العالمي لصالح استمرار هيمنة تلك الدول، وجد صانعو قرار السياسة الخارجية ،[2] انه لم يعد امتلاك عناصر القوة واشكالها المختلفة، كافيا لنجاح الدولة في تحقيق اهداف سياستها سواء الداخلية او الخارجية، حيث اصبحت هناك اهمية متزايدة لكيفية توظيف الدولة لما تمتلكه من اشكال للقوة، ومن هنا بدأت اهمية الحديث عن استراتيجية

---

[1] سماح عبد الصبور عبد الحي، **مرجع سابق**، ص ص. 49-50

[2] سماح عبد الصبور عبد الحي، **مرجع سابق**، ص. 12

القوة الذكية[1] في السياسة الدولية وهي استراتيجية متكاملة تسعى الى الجمع بين القوة الصلبة والقوة الناعمة.

اطلقت سوزان نوسل مصطلح القوة الذكية ليعكس تطورات جديدة في فهم مسالة القوة في السياسة الدولية،[2] والدي لم يروج لها الا في مطلع العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، بعد ان مزج مفكر القوة الناعمة جوزيف ناي وزميله ريتشارد ارميتاج القوة المادية (الخشنة والصلبة) مع القوة الغير المادية (القوة الناعمة) وصولا الى منسجم كلي يعبر عن كل مركبات القوة الشاملة[3]، (ظهر المفهوم في عام 2008 على ارض الواقع في الحملة الانتخابية للرئيس الامريكي السابق باراك اوباما)، كرد فعل. لمواجهة خرافة ان القوة الناعمة تنتج سياسة خارجية مؤثرة، فمفهوم القوة الذكية يأتي في قلب عملية تحويل القوة power conversion، حيث ان بعض الدول لديها مصادر كثيرة للقوة ولكنها تفشل في تحويلها لمخرجات تصب في صالح الدولة ،[4] وان اهم ما يميز القوة الذكية هي جعل القوة الناعمة بكل اشكالها الدبلوماسية والسياسة الخارجية والثقافية والقيمية والحضارية في مقدمة الفعل، سيما وان عصر العولمة هو عصر التكنولوجيا والمعلومات ومن يمتلك مفاتيحها يمتلك السيطرة على العالم، عبر الاقناع والجدب والاستقطاب وصولا الى التغيير الدولي المنشود[5] وبهذا يمكن تعريف القوة الذكية كما يلي:

انها "تعني تطوير استراتيجية متكاملة تستند الى قاعدة الموارد والى مجموعة من الادوات للوصول الى الاهداف من خلال القوتين الصلبة والناعمة في ان واحد" و قد عرفها ارنست ويلسون على انها "قدرة الفاعل الدولي على مزج عناصر القوة الصلبة والقوة الناعمة بطريقة تضمن تدعيم

---

[1] سفيان سخري، مرجع سابق، ص. 172

[2] عزالدين عبد المولى، **الازمة الخليجية واعادة تعريف القوة في العلاقات الدولية**، في: Aljazeera centre for studies، http://studies.aljazeera.net، 2018/07/07، ص. 4

[3] سيف نصرت توفيق الهرمزي، **مرجع سابق**،ص. 169

[4] سماح عبد الصبور عبد الحي، **مرجع سابق**، ص. 63

[5] سيف نصرت توفيق ، **مرجع نفسه**، المكان نفسه

وتحقيق اهداف الفاعل الدولي بكفاءة وفعالية"[1] ايضا " هي المزاوجة الماهرة بين الاثنين ،التي تزاوج استراتيجيا بين استخدام القوة العسكرية وتستثمر في الوقت داته في التحالفات والشركات والمؤسسات بمختلف مستوياتها"[2]. ويؤكد ناي على اهمية السياق الدي تستخدم فيه استراتيجيات القوة الذكية، ففي ظل ان القوة هي القدرة على التأثير على سلوك الاخرين للحصول على ما تريد، فيكون ادوات دلك في القوة الذكية الاكراه والدفع والجدب ولا يمكن الاعتماد على اي منهما منفردا عن الاخرين، وركز ناي على ما اسماه Contextual intelligence اي الدكاء السياقي، واهميته لمفهوم القوة الذكية، فهو يعنى امتلاك المهارات الي تساعد صانع السياسة الخارجية على التخطيط للتكتيكات مع الاهداف لخلق استراتيجية اندماجية تجمع بين القوة الصلبة والناعمة من دبلوماسية عامة وبرامج التبادل الطلابي ومساعدات التنمية وانقاد كوارث وغيره[3].

ولدلك يرى ناي في كتابه the future of power: ان استراتيجيات القوة الذكية الناجحة وخططها تعتمد على خمسة اسئلة و يمكن شرحها فيما يلي:

1. ما هي الاهداف والمخرجات المطلوب تحقيقها، يهتم هدا التساؤل بوضع الاولويات المطلوبة و الاهداف المتاحة، واي الاهداف يتطلب ان تتدخل الدولة باي الادوات وهل هي مرتبطة باللعبة الصفرية في تحقيق اهداف الدولة ام تقتضي مشاركة وتعاون مع الاخرين

2. ماهي الموارد المتاحة وفي اي السياقات، وهي تعنى ليس فقط بما هو متاح من موارد ولكن ايضا م الدي يمكن استخدامه وما الدي لا يمكن استخدامه من تلك الموارد وهو يختلف من موقف الى اخر

[1] شيماء عويس، **مرجع سابق**، ص. 10

[2] عزالدين عبد المولى، **مرجع سابق** ،ص ص.4-5

[3] سماح عبد الصبور عبد الحي، مرجع سابق، ص. 64

3. ما هي اوضاع وتفضيلات المستهدفين من استخدام القوة الذكية، ويعني دلك التساؤل بضرورة وجود رؤية واضحة عن مقدرات وقدرات المستهدفين وبماذا يفكرون واحتمالات النجاح في تغيير تفضيلاتهم، ودلك لوضع خطط واستراتيجيات الجمع بين ادوات القوة المختلفة في اطار القوة الذكية

4. ما هو نوع سلوك القوة المحتمل نجاحه ، ودلك في موقف معين وخلال فترة زمنية معينة وبتكلفة معينة، وهل المحتمل نجاح ادوات القوة الصلبة، وهل مع القوة الناعمة ومع تشكيل، اجندة الاخرين ، وهل يتعارض استخدامهما معا وكيف يمكن تجنب دلك

5 **. ما هي احتمالات النجاح في استخدام استراتيجيات القوة الذكية**، في تحقيق اهداف السياسة الخارجية للدولة ،وبالتالي فنجاح القوة الذكية الى ما سبق في ضوء موارد متوافرة للقوة وتحويلها الى قو ملموسة مع مراعاة السياق وتفعيل النجاح[1]

المبحث الثاني: ماهية الشرعية الدولية

المطلب الاول: مفهوم الشرعية الدولية

كثير ما يتردد تداول مصطلح الشرعية الدولية في الساحة السياسية و عند الكثير من الكتاب و المحللين السياسيين و الاجتماعين و القانونيين ولكن الكثير يجهل المعنى الحقيقي الدي يقصده هدا المصطلح و التساؤل المطروح هو ما المقصود بهذا المصطلح ؟ و ما هي المصادر الدي يعتمدها لاكتساب شرعيته ؟

بداية يجب التفرقة بين مفهوم الشرعية و المشروعية ، فمفهوم الشرعية الدي يدور حول الاسس التي يتقبل فيها افراد المجتمع السياسي و يخضعون لو طوعية ، اما مفهوم المشروعية تعني خضوع نشاط السلطات و نشاط الاشخاص للقانون، و بالتالي فالشرعية فكرة او معتقد تتعلق بأساس السلطة

[1]سماح عبد الصبور عيد الحي، **مرجع سابق**، ص. 77

و كيفية ممارساتها ادن فهي مفهوم مصدره الدين او الكاريزما او التقاليد بينما المشروعية مصدرها القانون. [1]

هناك فرق بين القانونية و الشرعية ، فالقانونية هي صدور القرارات وفق القانون ، اما الشرعية الا تمثل هده القرارات تجاوزا من جانب السلطة لاختصاصاتها طبقا للقوانين اي استخدام السلطات القانونية لتحقيق اهداف لا ينص عليها القانون.[2]

ومفهوم مصطلح الشرعية على المستوى الدولي لا يبعد كثيرا عن مفهومه على المستوى الداخلي، اد يقصد بالشرعية في علم القانون سيادة حكم القانون ومرد دلك في القانون الداخلي هي خضوع السلطات العامة في الدولة والافراد للقانون.[3]

ان مفهوم الشرعية الدولية ثابت عند الفقهاء والعلاقات الدولية و العلوم السياسية.[4]*. وكل الدين قاموا بتعريفها تشابه تعريفاتهم من خلال المضمون واختلفت قليلا من ناحية استخدام للكلمات الاصطلاحية والتعريفات.... هي كالاتي:

يقصد **بالشرعية الدولية:** وجوب تطبيق قواعد القانون الدولي العام، على سائر تصرفات التي تصدر عن الاشخاص المخاطبين، بهذا القانون وهم اساسا الدول و المنظمات الدولية.[5] وهي تتجسد في احكام القانون الدولي أيا كان مصدره، وعلى دلك فان فرض الشرعية الدولية يكون بفرض احكام القانون الدولي على المخاطبين به، وانتهاك الشرعية يكون بانتهاك احكام هدا القانون.[6]

---

[1] محمد مدحت غسان، **الشرعية والشفافية في ظل النظام الدولي الراهن**، ط.1(الاردن، دار الراية للنشر والتوزيع، 2013) ص.14

[2] محمد مدحت غسان، نفس المرجع، نفس المكان

[3] خالد عثمان، **مفهوم الشرعية الدولية ومصادرها**، http://www.aleqt.com/2010/04/24/article_383515.html

[4] محمد مدحت غسان، **مرجع سابق**، ص.15

[5] خالد عثمان، **مرجع سابق**، http://www.aleqt.com/2010/04/24/article_383515.html

[6] ماهر عبد المنعم ابو يونس، **استخدام القوة في فرض الشرعية الدولية**، ----، (مصر، الكتبة المكتبة المصرية للطباعة و النشر و التوزيع، 2004)، ص.18

وقد عرفها البعض انها، احكام القانون الدولي المعاصر التي يمثلها ميثاق الامم المتحدة و النظام الدي يحكم العلاقات الدولية عقب الحرب العالمية الثانية. [1]

هناك من يعرفها على انها مجموعة من القواعد القانونية والعرفية المستقر عليها من قبل الجماعة الدولية والتي يقوم عليها النظام الدولي العام، والدي على ضوئه يكون تصرف الجماعة الدولية متفقا مع الشرعية الدولية والقواعد والمبادئ .فهي حسن النية في التعامل مع الدول، اعضاء في الجماعة الدولية، ومنها تسوية النزاعات الدولية باتباع الحلول السلمية و**حضر استخدام القوة في العلاقات الدولية و تحريم الاستيلاء على ارضي الغير بالقوة**، وغيرها من المبادئ والقواعد الدولية التي يتكون منها النظام العام العالمي والتي استقر عليها ضمير ووجدان الجماعة الدولية.[2]

فالشرعية الدولية : هي المرجعية للحكم على سائر الاطراف الدولية وتصرفاتها، بحيث يفهم من هدا المفهوم ان ما صنع هدا الطرف القوي، او ما صنع هدا الطرف الضعيف على الساحة الدولية، متفق مع الشرعية الدولية، هو مخالف لها ينبغي تقويمه، او باطل لا يعتد به، حتى وان استمر وجوده و كان واقعا قائما معه وتم التعامل معه، اما مقاومة هو خضوعا، وهو بعد ان يسقط بطريق ما يكون لاغ قد انتهى. ومثال على دلك ما يحصل في فلسطين و العراق و افغانستان ... [3]

خلاصة القول عن الشرعية الدولية هي انها تلك الاحكام و القواعد والاجراءات و القرارات القانونية و الاعراف المتفق عليها و التي لاقت استحسانا من المجتمع الدولي ،التي تحكم الساحة الدولية ، وتحكم العلاقات بين الدول، التي اتفقت على دلك ،من خلال تعاهد دولي و هي تسري على الجميع القوي او الضعيف، ولا يمكن لأي دولة ان تكون مرجعية للشرعية الدولية، فهي تعلو ولا يعلو عليها،

---

[1] محمد مدحت غسان، **المرجع السابق** ، ص. 15

[2] يازيد بلابل، **مشروعية القرارات الصادرة عن مجلس الامن والية الرقابة عليها لحفظ السلم والامن الدوليين**، مدكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2014، ص. 46 (منشورة)

[3] نبيل شبيب، **كي لا يصير الباطل حق**، في: اسام اونلاين، https://archive.islamonline.net/?p=23782

فهدفها الاول هو الحفاظ على السلم والامن الدوليين، وتحقيق التعاون بين الدول، التي اكتوت بنار الحربين العالميتين، وان اي تجاوز لهده الشرعية هو تجاوز وانتهاك للقانون.

المطلب الثاني : مصادر الشرعية الدولية

ان ملامح الشرعية الدولية تتجسد من خلال ما تقرره النصوص والقواعد الدولية، بمختلف مصادرها، اضافة الى العديد من الاتفاقيات والمعاهدات والعهود الدولية المتعددة الاطراف التي لاقت قبولا من كافة اشخاص المجتمع الدولي،[1] وبهذا فان مصادر الشرعية الدولية هي مصادر القانون الدولي نفسها التي حددتها المادة (38) من النظام الاساسي للمحكمة العدل الدولية[2] والتي نصت على:

1. وظيفة المحكمة ان تفصل في المنازعات التي ترفع اليها وفقا لأحكام القانون الدولي، وهي تطبق في هدا:

أ. الاتفاقات الدولية العامة و الخاصة التي تضع قواعد معترف بها صراحة من جانب الدول المتنازعة.

ب. العادات الدولية المرعية المعتبرة بمثابة قانون دل عليها تواتر الاستعمال

ج. مبادئ القانون العامة التي اقرتها الامم المتحدة

د. احكام المحاكم ومذاهب كبار المؤلفين في القانون العام في مختلف الامم ويعتبر هدا او داك مصدرا احتياطيا لقواعد القانون ودلك مع مراعاة احكام المادة (59) [3] التي تنص على انه لا تكون للحكم قوة الالزام الا بالنسبة لمن صدر بينهم وفي خصوص النزاع الدي فصل فيه[4]

---

[1] رابحي لخضر، **التدخل الدولي بين الشرعية الدولية ومفهوم السيادة الدولية**، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015، ص.16 (منشورة)

[2] خالد عثمان، **مرجع سابق**، http://www.aleqt.com/2010/04/24/article_383515.html

[3] محمد مدحت غسان، مرجع سابق، ص.21

[4] خالد عثمان، **مرجع نفسه**، المكان نفسه

2 . لا يترتب على نص المتقدم دكره اي اخلال بما للمحكمة من سلطة الفصل في القضية وفقا لمبادئ العدل و الانصاف متى وافق اطراف الدعوى على دلك

تعريف القانون الدولي العام: بالعودة الى الكتب الاساسية المعتمدة في معاهد العلوم السياسية و القانون الدولي فنجد فيها على صعيد تعريف القانون الدولي . مصدر الشرعية الدولية . وجود مدرستين:

الاولى : تركز على ان القانون الدولي هو ما استقر من قيم و مبادئ و قواعد أساسية و حقوق إنسانية متعارف عليها عبر التجارب الماضية ة تم تدوينها في مواثيق دولية ملزمة و هدا ما يوصف بالقانون الدولي العام، او القيم و المبادئ الدولية الاساسية ،مثل عدم مشروعية اغتصاب الاراضي بالقوة وحق تقرير المصير

الثانية : تركز على مجموعة المواثيق والمعاهدات والاتفاقات والقرارات المنظمات الدولية، مما ينبثق جميعه عن القانون الدولي العام ،او ينبغي ان ينبثق عنه وان يلتزم بالأسس المقررة، وهدا ما يوصف بالقانون الدولي التطبيقي.[1] ولكن العلماء لا يرون تناقضا بين المدرستين، ولكنهما في الحقيقة مدرسة واحدة، فأي تصرف دولي ومعاهدة ينبغي ان يكونا متطابقان [2]

مصادر القانون الدولي العام :

مصادر القانون الدولي العام هي المصادر التي ذكرتها المادة (38) من النظام الاساسي لمحكمة العدل الدولية وهي تنقسم الى قسمين المصادر الاصلية والاحتياطية وقبل التطرق اليها يجب اولا توضيح ان المادة 38 من النظام الاساسي لمحكمة العدل الدولي لم ترد فيها دكر قرارات المنظمات الدولية كمصدر للقانون وسوف نوضح دلك فيما يلي:

---

[1] نبيل شبيب، مرجع سابق، https://archive.islamonline.net/?p=23782

[2] محمد مدحت غسان، **مرجع سابق**، ص.22

اولا: المصادر الاصلية: و تتمثل في المعاهدات الدولية والعرف الدولي والمبادئ العامة للقانون وهي كالتالي:

ـ المعاهدات الدولية: عرفت الشعوب القديمة المعاهدات الدولية كوسيلة لتنظيم علاقاتها الدولية، ولكن العرف كان سائدا، ولم يشهد المجتمع الدولي قانونا للمعاهدات الا في عام 1980م، حيث بدأت الجهود الدولية لوضع قانونا للمعاهدات في منتصف ق 20، فقامت لجنة القانون التابعة للأمم المتحدة عام 1950 وانتهت في 1966م بوضع قانونا للمعاهدات، و تم مناقشته في مؤتمر الدولي بدعوة من الجمعية العامة بفيينا عامي 1968م / 1969م وتم الموافقة عليه والدي اصبح يعرف فيما بعد باتفاقية فيينا لقانون المعاهدات ودخل حيز التنفيذ عام 27/ 01 /1980 م. ومن اهم صور هده المعاهدات اتفاقية يالطا في فبراير 1945 والتي اتفق فيها اساسا على اسلوب تصفية المشاكل الرئيسية المرتبطة بظروف الحرب العالمية الثانية و غيرها، واتفاقية اكس لا شابل سنة 1815 والمتعلقة بالدبلوماسيين واتفاقية جينيف للنزاعات الدولية المسلحة ...[1]

. تعريف المعاهدات الدولية فقها: يجمع الفقه على ان المعاهدات الدولية هي اتفاق مكتوب بين اشخاص القانون الدولي، يهدف الى احداث اثار قانونية معينة، وفقا لقواعد القانون الدولي

. تعريف المعاهدة الدولية قانونا: يقترب التعريف الفقهي للمعاهدة الدولية من التعريف القانوني لها، حيث عرفتها المادة الثانية الفقرة1 من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام 1969بأنها اتفاق دولي معقود بين الدول بصور خطية وخاضع للقانون الدولي سواء اثبتت في وثيقة او اثنتين او اكثر من الوثائق المترابطة، وأيا كانت تسميته[2]

---

[1] توفيق حسن توفيق سليمان، **القانون الدولي العام**، في: كلية الشرق الاهلية، قسم القانون، كسلا، ص.17

[2] عبد الكريم علوان ،القانون الدولي العام: المبادئ العامة. القانون الدولي المعاصر ، ----، (مصر ، الناشر . منشاة المعارف، 2008)، ص. 381

2 . العرف الدولي: يمثل العرف الدولي دورا هاما في القانون الدولي، فقد بدأت قواعد هدا القانون بداية عرفية ودون ما دون منها، وبقية قواعد عديدة غير مدونة و لكنها ثابتة في العرف الدولي،[1] ويعرف انه عبارة عن تكرار، اتباع اشخاص القانون الدولي العام لعادة او سلوك معين لفترة من الزمن، لدرجة تصبح معها هده العادة او هدا السلوك ملزم، واجب الاتباع بسبب توفر اعتقاد عند هؤلاء الاشخاص الدولي بدلك، وهو يتكون من ركنين :

. المادي: هو عبارة عن تكرار لعادة معينة فترة من الزمن، والتي صارت فيما بعد قاعدة قانونية دولية.

. المعنوي :هو عبارة عن وجود اعتقاد لدى اشخاص القانون الدولي العام بضرورة اتباعه على السبل الإلزامية وان مخالفة هدا يترتب عليه توقيع جزاء

3 . مبادئ العامة للقانون: وفقا لنص المادة 38 . 1 هي ثالث المصادر الاصلية للقانون الدولي العام و فروعه و لقد ساد خلاف حول ماهية المبادئ العامة للقانون في ثلاث اتجاهات

. الاتجاه الاول :مبادئ العامة للقانون هي المبادئ العامة للقانون الدولي فقط اي تلك المبادئ التي استقرت واستمدت من السوابق الدولية بمعنى وقعت احداث منها استخرجنا قواعد واحكام واستقرت عليها

. الاتجاه الثاني : بالنسبة لهم هي مبادئ التعايش الدولي دات الانظمة السياسية المتباينة، بمعنى وجود اختلاف في الانظمة السياسية لكن هده الدول تتعايش فيما بينها هدا التعايش هو الدي اخرج هده القواعد ومن ابرز اصحابه هم الفقهاء السوفياتي " مبادئ التعايش هي الاحترام المتبادل للسلامة الاقليمية والاستقلال السياسي الاتفاق على عدم العدوان، حظر التدخل في الشؤون الداخلية، المساواة وتقرير المزايا على اساس المعاملة بالمثل، التعاون والتعايش القائم على السلم والتي اصبحت فيما بعد المبادئ العامة القانونية "

[1] محمد مدحت غسان، مرجع سابق، ص. 29

. الاتجاه الثالث : ان المبادئ المشتركة المستمدة من الانظمة الدولية القانونية الوطنية والتي تصلح لتطبيق على العلاقات الدولية بين الدول، ما لك تكن هناك قاعدة اتفاقية او عرفية تحكم الموضوع.

4 . قرارات المنظمات الدولية : من الجدير بالملاحظة ان المادة 38 / 1 من النظام الاساسي لمحكمة العدل الدولي قد اغفلت النص على اعتبار قرارات المنظمات الدولية مصدرا للقانون الدولي وكان دلك الاغفال منفذا خصبا لجمع من الفقهاء للادعاء بان قرارات المنظمات الدولية ليست مصدرا. [1]

* ولكن هدا الاغفال جاء في وقت لم تكن فيه المنظمات الدولية قد انتشرت بعد وقد اثير جدل حول تعديل نص المادة ولكن اللجنة المختصة رأت انه لا ضرر في بقاءها كما هي وانه لا فائدة من نقاش حول تعديل لا ضرر من بقائه، ولكن رغم هدا الاغفال. الا ان محكمة العدل الدولية استندت في العديد من آرائها الاستشارية او احكامها القضائية لقرارات المنظمات الدولية انطلاقا من كونها مصدرا للقاعدة الدولية. [2]

المصادر الاحتياطية: وهي تتمثل في احكام المحاكم ومذاهب كبار الفقهاء ومبادئ العدالة والانصاف حسب المادة 38 من النظام الاساسي لمحكمة العدل الدولية وهي كالتالي:

1. احكام المحاكم: حسب المادة 38 من النظام الاساسي لمحكمة العدل الدولي فان احكام المحاكم هي مجموع الاحكام والقرارات التي تصدرها مختلف الهيئات القضائية و التحكيمية ،الدولية والوطنية , [3]وهو مصدر احتياطيا يتم الرجوع اليها عند عدم وجود مصادر اصلية ،يمكن للقاضي الدولي الرجوع اليها للاستدلال على ما هو قائم ويطبق لتقرير وجود قاعدة قانونية لم ينص عليها في

---

[1] Charter of the United Nations , article 38 ,p.11 , http://www.mfa.gov.tr

[2] عبد الكريم علوان، **مرجع سابق**، ص.313.

[3] فؤاد خوالدية، **القانون الدولي العام**، محاضرات موجهة لطلبة السنة الثانية ليسانس، في: كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة الصديق بن يحي، جيجل، ص. 121

معاهدة او عرف، فهده الاحكام ليس ععليها حجة امام المحاكم الدولية وانم هي وسيلة من وسائل التي تساعد القاضي في اثبات قاعدة عرفية ما.

2. مذاهب كبار المؤلفين او اراء الفقهاء في القانون العام: يقصد بالفقه عموما مجموع اراء الفقهاء التي تصدر عنهم حين يتصدون لشرح القانون وتفسيره والتعليق عليه، ويشير النظام الاساسي لمحكمة العدل الدولية الى اراء كبار المؤلفين والفقهاء في القانون العام من مختلف الامم[1]وهو لا يخلق قواعد قانونية دولية بل يساعد على التعرف عليها.

ولفقد كان لمذاهب كبار المؤلفين والفقهاء دور كبير في الماضي الا ان هجا الدور انكمش كثير في الوقت الحالي ودلك بسبب تدوين كثير من احكام القانون الدولي واستقرارها ويجب النظر الى مذاهب الفقهاء في الوقت الحالي بقدر من الحيطة والحدر نظرا لاختلاف المذاهب واحتمال تغلب النزعات الفردية والوطنية او السياسية على هده الآراء[2]

3. مبادئ العدالة والانصاف: مثلها مثل مبادئ العامة للقانون لم تكن محل اتفاق للفقه فقد كان هناك جدل ببين المدرستين الوضعية والقانون الطبيعي .وتجاوزا لهدا الجدل الفقهي ،فان الفقرة 2 من المادة 38 من النظام الاساسي لمحكمة العدل الدولي نصت على انه :لا يترتب على النص المتقدم دكره اي اخلال بما للمحكمة من سلطة الفصل في القضية وفقا لمبادئ العدل والانصاف متى وافق اطراف الدعوى على دلك ويمكن تعريفه كميالي: تعني مبادئ العدل والانصاف عموما ،تلك القواعد التي يتم استخلاصها من العقل وحكمة التشريع ويتم الالتجاء اليها من استخلاص الحلول الواجب تطبيقها على المنازعات التي يتم عرضها على القضاء[3]

[1] فؤاد خوالدية، **مرجع سابق**، ص. 126

[2] توفيق حسن توفيق سليمان، **القانون الدولي العام**، في: مجلة كلية الشرق الاهلية، قسم القانون ، كسلا، ص. 21

[3] فؤاد خوالدية، **مرجع سابق**، ص. 132

المطلب الثالث : شرعية استخدام القوة بين الدول

لقد شكلت الكوارث الكبرى التي سببتها الحروب في مجمل التاريخ من خسائر مادية وبشرية فادحة، وخاصة الحرب العالمية الثانية، بحيث حتى هده الفترة لم يكن هناك قاعدة دولية عامة تحرم الحرب بصفة مطلقة، باستثناء قاعدة اقليمية اقرتها وثيقة "**ليما**" لمنظمة الوحدة الامريكية في عام 1938،[1]مرجعا هاما لمنع استعمال القوة بشكل عام ودلك بظهور ميثاق الامم المتحدة، والمتتبع لهدا الاخير انه لم يرد على مصطلح الحرب الا في ديباجته فقد جاء فيها نحن شعوب الامم المتحدة، وقد الينا على انفسنا ان ننقد الاجيال المقبلة من ويلات الحرب ..." اما بالنسبة المواد لم ترد على مصطلح الحرب الا بالإحالة الى الماضي وبالتحديد حرب العالمية الثانية ،وانما دهب الى ابعد من دلك فقد حرم استخدام القوة بموجب نص المادة. الثانية الفقرة الرابعة: "يمتنع اعضاء الهيئة جميعا في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة، او باستخدامها، ضد سلامة الاراضي، او الاستقلال السياسي لأية دولة او على اي وجه اخر لا يتفق ومقاصد الامم المتحدة"[2]* ودلك باعتبارها قاعدة قانونية من قواعد القانون الدولي العام، المختصة بتنظيم استخدام القوة في المجال الدولي، كما ان هذا الاستعمال يتمظهر بعدة مظاهر منها ما هو شرعي، ومنها ما هو غير شرعي، ومهما كان المظهر الدي يتألق به استخدام القوة فانه لا يجب ان ينتهك قواعد القانون الدولي ويجب الالتزام بها، مهما كانت صفته، وبمناسبة دكر ما هو شرعي وما هو غير شرعي، فانك سوف تتساءل عن ما هو شرعي؟ بحيث يرجع النقاش حول شرعية استخدام القوة في العلاقات الدولية الى saint augustin، الا ان الامر حسم بواسطة

---

[1]سمعان بطرس فرج الله، **جدلية القوة والقانون في العلاقات الدولية المعاصرة**، ط.1 (مصر، مكتبة الشروق الدولية، تصوير احمد ياسين، ،2008)، ص.81.

[2]سامح عبد القومي السيد عبد القومي، **صور التدخلات الدولية السلبية وانعكاساتها على الساحة الدولية**، ط. 1 ،(مصر، مركز الدراسات الغربية للنشر و التوزيع،2015)، ص. 404

* المادة الثانية جاءت في الفصل الاول الخاص في مقاصد الهيئة و مبادئها و التي تتكون من 7 فقرات و التي تمثل المبادئ التي تعمل الهيئة و اعضاءها عليها ولمزيد من المعلومات انظر في ميثاق الامم المتحدة

ميثاق الامم المتحدة الدي ينص عن عدم الالتجاء الى القوة ولا حتى التهديد بها كما راينا سالفا في المادة 4/2.[1] وبهذا اكتسب مبدا استخدام القوة بين الدول، القوة القانونية له ما جعله يتمتع بوصف القاعدة الامرة.

الا إن مبدا استخدام القوة في العلاقات الدولية لم يأتي مطلقا ،بل يمكن اللجوء الى القوة في بعض حالات، وهي حالات محددة على سبيل الحصر[2]، مثل استعمالها تطبيقا للفصل السابع* من ميثاق الامم المتحدة ،وفقا لتفويض المحدد من قبل مجلس الأمن، ودلك حسب المادة 42 "ادا رأى مجلس الامن ان التدابير المنصوص عليها في المادة 41* لا تفي بالغرض او ثبت انها لم تف به، جاز له ان يتخذ بطريق القوات الجوية والبحرية والبرية من الاعمال ما يلزم لحفظ السلم والامن الدولي او لإعادته الى نصابه، ويجوز ان تتناول هده الاعمال المظاهرات والحصر والعمليات الاخرى بطريق القوات الجوية او البحرية او البرية التابعة لأعضاء الامم المتحدة"[3] واستخدامها لممارسة حق الدفاع الشرعي وفقا للمادة 51 ليس في هدا الميثاق ما يضعف او ينقص الحق الطبيعي للدول، فرادى او جماعات، في الدفاع عن انفسهم ادا اعتدت قوة مسلحة على احد اعضاء الامم المتحدة و دلك ان يتخذ

---

[1] ايناس العنزي، **مرجع سابق**، ص. 69

** المادة الثانية جاءت في الفصل الاول الخاص في مقاصد الهيئة و مبادئها و التي تتكون من 7 فقرات و التي تمثل المبادئ التي تعمل الهيئة و اعضاءها عليها ولمزيد من المعلومات انظر في ميثاق الامم المتحدة

[2] صلاح رفيق محمد، علي الماس غائب، **مسؤولية دولة الاحتلال عن تعويض الاضرار المدنية**، في: مجلة كلية القانون للعلوم القانونية و السياسية، ع.21، جامعة كركوك ، 2018، ص. 291

***الفصل السابع تحت عنوان فيما يتخذ من الأعمال في حلات تهديد السلم و الاخلال به ووقوع الغدوان ينكون من 13 مادة يبدا من المادة 39 الى المادة 51 من الميثاق و الدي حدد فيه كل الطرق التي تدعو الى استخدام القوة

المادة 41 من الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة تقول "لمجلس الأمن ان يقرر ما يجب اتخاذه من التدبير التي لا تتطلب استخدام القوات المسلحة لتنفيذ قرارته، وله ان يطلب الى اعضاء الامم المتحدة تطبيق هده التدابير، و يجوز ان يكون من بينها وقف الصلات الاقتصادية و المواصلات الحديدية والبحرية و الجوية والبريدية و البرقية واللاسلكية وغيرها من وسائل المواصلات و قفا جزئيا او كليا، وقطع العلاقات الدبلوماسية .

[3] Charter of the United Nations, op, cit, p. 12

مجلس الامن التدابير اللازمة لحفظ السلم والامن الدولي، والتدابير التي اتخذها الاعضاء استعمالا لحق الدفاع عن النفس تبلغ المجلس فورا، ولا تؤثر تلك التدابير بأي حال فيما لمجلس، بمقتضى سلطته ومسؤولياته المستمرة من احكام الميثاق، من الحق في ان يتخذ في اي وقت ما يرى ضرورة لاتخاذه من الاعمال لحفظ السلم والأمن الدولي او لإعادته الى نصابه[1].

كدلك هو الحال في قرار تعريف العدوان، فان حصول الهجوم المسلح، وليست حالة اخرى من الحالات التي وصفت ضمن قائمة الاعمال العدوانية الاساسية، فهي التي تعطي معنى وجود الشرعية في استعمال القوة عن طريق اللجوء الى الحق الفطري RIGHT-INHERENT للدفاع عن النفس (الحق المقدس). [2] ولا يجوز استخدام القوة خارج هاتين الحالتين، كما لا يجوز القياس عليهم.

ولكن استعمال القوة في الحالتين مهما كان شرعيا وقانونيا فان كل حالة من تلك الحالات يجب ان يكون موضع بحث واستقصاء قبل اعطاء الامر، وهناك ايضا نقطة مهمة قد استنتجها Brown lie الا وهي ما يعرف بمبدأ التناسب (element of proportionality) بحيث ان اللجوء الى القوة من اجل الدفاع عن النفس يجب ان يكون نفس ما قامت به الدولة الاخرى من قوة وفق مبدأ التناسب، ودلك ان استعمال القوة من قبل اي دولة من غير الحالة المذكور في المادة 51 هو غير شرعي، و ليس محرما فقط وانما يعتبر عدوانا، وعلى الدول ان تلجا الى حل النزاعات بطرق سلمية، وعدم التعرض الى السلم والامن الدوليين[3] وفقا للمادة 2 الفقرة 3" يفض جميع اعضاء الهيئة منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل السلم والامن والعدل الدولي عرضة للخطر"[4]

---

[1] Charter of the United Nations, op, cit, p.14

[2] صلاح الدين احمد حمدي، **العدوان في ضوء القانون الدولي العام**، ط. 1، (البقاع، مكتبة زين الحقوقية و الادبية،2014) ص.66

[3] سامح عبد القومي السيد عبد القومي، مرجع سابق، ص. 404

[4] Ibid. op .cit , p. 01

شهد النظام الدولي تغيرات كبيرة بعد نهاية الحرب الباردة، اثرت على مجريات التنظير في العلاقات الدولية، مما جعلت كل النظريات تراجع نفسها واهم هده النظريات نجد النظرية الواقعية بحلتها الجديدة المتمثلة في الواقعية الجديدة، وفي المقابل تنافسها النظرية المثالية بحلتها الجديدة المتمثلة في الليبيرالية الجديدة، سنناقش في هدا الفصل كلا النظريات واهم المقترحات التي جاءتا بها

المبحث الاول: النظرية الواقعية الجديدة

تصنف النظرية الواقعية من دراسة السلوك الخارجي للدول اتجاه بعضها البعض من المقاربات الفوقية top-down approaches اي ان هدا السوك هو المفتاح لفهم تصرف الدول من منظور النظام الدولي وقضية الفصل بين الداخل و الخارج هي شيء ثابت في الواقعية التقليدية والجديدة، انطلاقا من فكرة مفادها ندرة الامن وفوضوية النظام[1]

المطلب الاول: التعريف بالواقعية الجديدة

في اواخر الستينيات انتقدت الواقعية التقليدية بعد ان اخفقت تحت تأثير الترابط المتبادل، ولكن لم يدم طويلا غيابها لتعد الى ساحة المنافسة في اواخر السبعينيات تحت تأثير الحرب الباردة لتحتل مكانة الصدارة، بشعار جديد متمثل في الواقعية الجديدة (البنيوية) منتقدتا بدلك سابقتها الواقعية التقليدية بسبب منهجيتها السلوكية، التي ركزت على سلوك الدولة كعنصر اساس في السياسة الدولية واهملت سلوك المؤسسات الدولية[2] ومن ابرز واهم منظريها نجد كينيث والتز،

[1] بولمكاحل ابراهيم، **تطور اتجاهات المدرسة الواقعية في تحليل العلاقات الدولية والسياسة الخارجية** ،في: مجلة قسم العلوم السياسية ، جامعة قسنطينة، 2011، ص. 02

[2] ميثاق مناحي دشر ، **دراسة في الاصول والاتجاهات الفكرية الواقعية المعاصرة (قراءة في الفكر السياسي الامريكي المعاصر،** في: مجلة اهل البيت، العدد20، ص ص. 409 – 410

ستيفن كريزنر وروبرت جيلبن وروبرت تاكر وجورج مودلسكي وقد كانت لهم قفزة نوعية عن سابقيهم من الواقعيين التقليديين، ودلك من خلال ايجادهم لنظرية علمية موضوعية[1]، وهي رؤية نسقية للسياسات الدولية بحيث نرى دلك عند كينيث والتز في عمله الشهير نظرية السياسات الدولية 1979[2] ووفق هدا الاتجاه الجديد فقد انطوت دراسة العلاقات الدولية في أن المسألة الامنية لم تعد تتعلق بالدول وحدها فقط وانما تجاوزت دلك، واصبحت تهتم بالمؤسسات الدولية ،كما ان القوة عندهم هي وسيلة لا غاية وهي تطغى على المعايير الاخلاقية[3].

الواقعية الجديدة او ما تسمى احيانا بالواقعية الهيكلية، و التي طورها **كينيث والتز** في محاولة منه لتجاوز النقد الدي كان من الممكن ان يوجه لواقعية مورغانثو، تعتبر امتدادا للواقعية الكلاسيكية التقليدية والتي ظلت محافظة على فكرة ان القوة متغير اساسي في السياسة الدولية، ولكن على عكس الواقعية التقليدية التي كان جوهر التفسير بالنسبة لها هو التركيز على الطبيعة البشرية لفهم الصراع السياسي،[4] ولتفسير العلاقات الدولية و ان الدولة هي الفاعل الوحيد و الوحدة الاساسية لتحليل[5]، فقد ركزت الواقعية الجديدة على تحديد بنية النظام الدولي القائم على الفوضى و الدي يقابله حالة عدم وجود سلطة مركزية او الية ضبط تقوم بتسيير هده الفوضى، وفي مثل هدا الوضع تكون قوة الدولة هي الحل الاساسي في فهم الواقع المعاش،[6] والوسيلة لتحقيق مصالحها، فقد وسع والتز مفهوم القوة ليشمل بدلك عناصر اخرى الغير القتالية وحاول الربط بينها

---

[1] احمد نوري النعيمي، **البنيوية العصرية في العلاقات الدولية**، في: مجلة العلوم السياسية، ع. 46، ص.06

[2] ميثاق مناحي نشر، **المرجع السابق**، ص. 410

[3] وصفي محمد عقيل، **التحولات المعرفية للواقعية والليبرالية في نظرية العلاقات الدولية المعاصرة**، في: مجلة دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية، ع.1، 2015، ص.106

[4] علي زياد العلي، **مرجع سابق**، ص ص.210-211

[5] محمد حمشي، **المقاربات الواقعية لتفسير وحل النزاعات**، في: قسم العلم السياسية، جامعة باتنة، ص. 12

[6] ميثاق مناحي نشر، **مرجع سابق**، ص.410

وبين قوة الدولة وامتلاكها لهده العناصر مثل المساحة والموقع الجغرافي والموارد المادية والطبيعية والسكان ودرجة النمو الاقتصادي والتطور العسكري والاستقرار السياسي والكفاءات المتاحة[1] اضافة الى انها تقول ان الدول فاعل اساسي ولكن ليس وحدوي تضيف اليه فواعل اخرى ثانوية (منظمات وشركات) يجب ان تأخذ في الحسبان، حيث بين والتز ان تفاعل هده الفواعل من دول ومنظمات وشركات... يستخرج لنا فاعل جديد مستقل عن الاطراف الاخرى المشكلة له و هدا الفاعل يسمى ببنية النظام الدولي، [2] ولهدا يعتقد **كينيث والتز** ان نظام ثنائي القطبية هو اكثر استقرار من نظام متعدد الاقطاب ودلك ان مفهومي الفوضى وتوزيع القوى ضمن المكونات الاساسية للنظام الدولي[3] والقطبية هي صفة من صفات البنيوية للنظام الدولي.

الركائز الفكرية للواقعية البنيوية او الجديدة:

الدولاتية:statism: الدولة هي سيدة نفسها بحيث تحتكر كل وسائل العنف والاكراه وهي دات سلطة نافدة على اقليمها، ولديها القدرة على تكوين اهدافها ومصالحها وهدا يعني للواقعيين ان الدولة هي الفاعل الاساسي في العلاقات الدولية، فالدولة هي الممثل الشرعي لإرادة الشعب والاولوية القصوى لقادتها هي حماية بقائهم، ام عن الفواعل الاخرى فهي ثانوية انتجها التفاعل بين الدول كالمنظمات. [4]

فوضوية النظام: ترتكز الواقعية الجديدة في تفسيرها للعلاقات الدولية على الفوضى، أنه في ظل غياب حكومة مركزية عالمية وحالة عدم وجود قانون كفيل بهده الفوضى وهو ما يميز هيكل

---

[1] احمد نوري النعيمي، **مرجع سابق**، 22

[2] بولمكاحل ابراهيم، **مرجع سابق**، ص.13

[3] السعيد الوصيف، **واقع ومستقبل الدولة الوطنية ضمن رنات وتحديات مرحلة ما بعد الحرب الباردة**، مدكر لنيل شهادة الماجستير، العلوم السياسية،2010، ص.68

[4] علي زياد العلي، **مرجع سابق**، ص ص، 213-212

النظام الدولي، وهدا ما ركز عليه والتز في دراسته لتفسير ظاهرة الحروب بإرجاعها الى ظاهرة **(الفوضى)**،[1] ودلك لان الدول دات سيادة وبالتالي مستقلة عن بعضها البعض ويصعب التحكم فيها ، وفي مثل هدا الوضع تعد سلطة الدولة هي المتغير الرئيسي[2] يقول **هيدلي بول**" ان سمة الفوضى هي البارزة في السياسة الدولية ، وليس سمة النظام ودلك ان الحديث عن النظام ما هو الا رغبة طوباوية ورؤية مستقبلية غير متحققة[3]

الفصل بين السياسية الداخلية و السياسة الخارجية: يتمسك الواقعيون الجدد بالطرح الدي يقول بضرورة الفصل بين الداخل والخارج ونفي اي علاقة موجودة بينهم ويقول بهذا الصدد كينيث ان نظرية العلاقات الدولية تفقد طبيعتها عندما تتدخل الخصائص القطرية الداخلية للدول كأداة تفسير للسلوك الخارجي[4] دلك ان بنية النظام الداخلي تختلف عن بنية النظام الخارجي فالبنية الداخلية تحكمها قوانين خاصة بالدولة نفسها وعند مقارنتها بالبنية الخارجية فلا يوجد حكومة او قوانين تسيرها,

النظام الدولي: يرى منظرو الواقعية الجديد ان شكل النظام الدولي يلعب دور في ادارة السياسة الدولية ، وان افضل نظام بالنسبة لهم ثنائي القطبية فهو اكثر استقرارا مقارنة بالأنظمة الاخرى، واقل نزوعا للحرب والتغيير[5]

---

[1] احمد نوري النعيمي، **مرجع سابق**، ص.18

[2] Anne-Marie Slaughter. **International relation. Prencipal theories ,** https.//www.princeton.edu/-slaughter/articles/722_IntlRelPrincipal بتصرف

[3] بحولي عبير ،**النظرية الواقعية البنيوية في الدراسات الامنية دراسة لحالة الغزو الامريكي العراق في 2003**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر3، 2014، ص.61

[4] بولمكاحل ابراهيم، **مرجع سابق**، ص.17

[5] علي زياد العلي، **مرجع سابق**، ص.213

القوة وحفظ البقاء : ان العلاقات الدولية هي اساسا علاقات صراعية ، هدا ما يجعل من القوة عامل رئيسي ووسيلة رئيسية لتحقيق اهداف الدول وهي جوهر التحليل عندهم، والقوة بالنسبة لهم هي اكثر من تراكمية في الموارد العسكرية وانما هي من العناصر المركبة للدولة وهي من العناصر المتغيرة وبهذا تسعى الدول دائما الى تعظيم قوتها اقتصاديا عسكريا سياسيا من اجل البقاء[1] فالدول تتمايز في النظام بوسطة قوتها فهي تعطي مكانة للدولة او موقعا في النظام الدولي، الدي يحدد سلوك الدولة دورها في السياسة الدولية[2]

سياسة المساعدة الذاتية: تقوم هده الفرضية حسب والتز "ان الدول تتشكل وتبقى على اساس العون الذاتي" بحيث فوضوية النظام الدولي تستدرج الوحدات الي انتهاج سياسة الاعتماد على الدات ، وفي اي نظام للمساعدة الذاتية البقاء يقتضي الاستجابة للقوة النسبية ولأفعال الاخرين[3] فعلى عكس بنية النظام الداخلي المواطنين غير مضطرين ان يدافعوا على انفسهم وغي النظام الدولي لا يوجد سلطة تمنع استخدام القوة وتحفظ حقك وبقاءك للدلك انت بصدد الاعتماد على النفس[4]

ادن والدولة في سعيها لتحقيق اهدافها ومصالحها والحفاظ على امنها عليها استخدام كل الوسائل والاجراءات التي من شأنها تضمن بقاءها

[1] محمد طاهر عديلة، **تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية: دراسة في المنطلقات والاسس،** اطروحة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2015، ص ص، 210-211 ص ص. 214-215

[2] احمد نوري النعيمي، **مرجع سابق،** 24

[3] ميثاق مناحي دشر، **مرجع سابق،** ص.413

[4] بحولي عبير، **مرجع سابق،** ص.65

المطلب الثاني: استخدام القوة الصلبة عند الواقعية الجديدة:

لقد هيمن المنظور الواقعي على حقل العلاقات الدولية خلال فترة الحرب الباردة، وهي تفترض بان الشؤون الدولية هي صراع من اجل القوة، فبنية النظام الدولي فوضوية تتشكل من مجموع القوى الكبرى وكلها تسعى من اجل الحفاظ على بقاءها، وفي ظل غياب سلطة مركزية تحكم الساحة الدولية[1] فانه واجب على كل دولة ان تمتلك بعض من القدرات العسكرية واستخدامها لو تطلب الامر دلك وعليها ان تدرك ما تنوي الدول المجاورة لها من فعل،[2] فالدول ليس لديها نوايا حقيقية تدكر في الغزو العسكري، فهي تؤكد على وجود العاطفة الشريرة في تلك الفوضى والحضور الفاجع للشر في كل فعل سياسي، الدي يهدد الامن وفي هدا النطاق طرحت الواقعية فكرة نظرية التوقع،[3] وبسبب هده الفوضى يصبح النزاع امر محتوم مما يؤدي بالدول الى البحث عن القوة ليس من اجل زيادتها فقط وانما للاستيلاء عليها" بحيث يمكن استخدامها في اي وقت من الاوقات، وان على كل دولة ان تكون مستعدة لاستخدامها ودلك في اطار مصلحتها وحماية نفسها، وبناء على هدا يجب ان تبني قراراتها،[4] لآنه فقط من خلال القوة يمكن للدول ان تدافع عن نفسها ضد الغزو والاحتلال الاجنبي والتهديدات الامنية الخطيرة، [5]وبالنسبة لها الامر لم يتوقف عند القوى العسكرية تقليدية فقط وانما تذهب الى ابعد من دلك تذهب الى القوة القومية بمفهومها

---

[1] محمد عصام لعروسي، **النظريات في العلاقات الدولية**، في: جمعية راصد لحقوق الإنسان www.pal-monitor.org

[2] ميثاق مناجي دتشر، **مرجع سابق**، ص. 413

[3] بشير بنجاب، **النظرية الواقعية**، في: الحوار المتمدن-العدد: 5513، بتاريخ 2019/06/09،
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=557848&r=0

[4] عز الدين عبد المولى، **الازمة الخليجية واعادة تعريف القوة في العلاقات الدولية**، في: مركز الجزيرة للدراسات، 2019/03/23 http://studies.aljazeera.net

[5] ميثاق مناجي دتشر، **مرجع سابق**، ص.412

الشامل من عناصرها ومكوناتها المادية والغير المادية ((المساحة الموقع الجغرافي الموارد الطبيعية السكان درجة النمو الاقتصادي التطور العسكري التكنولوجي ...).[1]

ان ممارسة العنف تختلف من مجال الفوضوي عن المجال السلطوي، فاستخدام القوة داخل الدولة من طرف الحكومة هو لصالح الافراد ودللك لتجنب حدوث الفوضى، كما ان استخدام القوة لم يأتي من العدم الا لوجود تهديد لتنظيم السياسي على عكس المجال الدولي الدي هو بحد داته يمتاز بالفوضى واستخدام القوة هنا ما هو الا من اجل اقتسام المكاسب والثروة وترتيب الاوضاع لصالح الاقوى، فاستخدام القوة هنا لا يهدم او يخرب نظام من الاصل هو غير موجود[2]

حجتهم لاستخدام القوة:

يستند الواقعيون الجدد في دعمهم لفكرة القوة على اساس وحجة مفادها كالتالي :

1/فوضوية النظام الدولي: تعتبر الواقعية ان القوة متغير رئيسي في السياسة الدولية، وفي تفسير دلك لجأت الى الاعتماد على مشكل البنية الفوضوية الموجودة على مستوى العلاقات السياسية الدولية فهي تبين طريقة انتظام اجزاء النظام، فهي على النظام السياسي الوطني الدي يملك بنية تراتبية/ هرمية حيث تتموضع وحداته في تمايز رسمي حسب درجة سلطتها او وظيفتها التي تشغلها، على عكس بنية النظام الدولي فهي في حالة فوضى ودلك لعدم وجود سلطة عليا تسير وتحكم العلاقات، ووفقا لهدا الوضع نجد وحداته تتموضع وفقا لعلاقة عمودية بين بعضها البعض، وعلى هدا الحال تجد الدول نفسها في وضعية الاعتماد على النفس self-help.[3]

[1] عللي عودة العقابي، **العلاقات الدولية دراسة تحليلية في الاصول والنشاءة والتاريخ والنظريات،** https://fac.ksu.edu.sa/sites/default/files/llqt_ldwly_drs_thlyly_fy_lswl_wlnsh.pdf بتاريخ : 2019/03/19

[2] عبد الرحمن ايمن، **فوضوية النظام الدولي عند كينيث والتز** ، في: المعهد المصري للدراسات، تقارير سياسية ، ص.09

[3] محمد حمشي، **المقاربات الواقعية لتفسير وحل النزاعات**، مرجع سابق، ص.15

هده الصياغة تؤدي الى نتيجة تؤشر على وجود علاقة ازدواجية بين بنية النظام الفوضوية وكون الوحدات تعتمد على نفسها في حماية داتها وامنها من التهديدات الخارجية هده المعادلة كلها تؤدي الى طريق واحد لا غيره و هو القوة سواء باستعمالها او التهديد باستعمالها

2/ المعضلة الامنية: تجدر الاشارة الى أنّ المعضلة الامنية تنشأ اساسا من فوضوية بنية النظام الدولي اكثر مما تنشا من الدوافع او النوايا العدوانية لدى الدول.[1] و بسبب هده الفوضى فان الدول تتوجه الى اتخاد اجراءات لتعزيز امنها، بغض النظر عن كونها هجومية او دفاعية،[2] وفي حين يجب النظر الى بنية النظام، على انها شرط اساسي لقيام معضلة امنية الا ان حدة هده الاخيرة تنجم عن طبيعة تزايد القدرات العسكرية[3]،وتنجم عن طبيعة تفسير الدول لهده الاجراءات، وبما ان هدان العاملين متغيرين حسب المكان والزمان فان حدة المعضلة الامنية تتغير على حسبهم

ان حالة الشك وعدم الثقة الدائمين اتجاه الاستعدادات العسكرية التي تقوم بها الدول، من شأنها ان تولد شعور بالأمن مما تؤدي الى دوامة الفعل ورد الفعل، مما يجعل احتمالية قيام حروب امرا ممكنا، ويجادل ميرشايمر في هدا الصدد بان الدول حتى في حال انخراطها في اتفاقيات مثل تلك التي تخص الاسلحة او البيئة فإنها تبقى متخوفة من ان تخترق ممن احد الاطراف[4]

مما سبق نصل الى معادلة مفادها كالتالي:

---

[1] بحولي عبير ، **مرجع سابق**، ص.80

[2] محمد حمشي، **المقاربات الواقعية لتفسير وحل النزاعات**، مرجع سابق، ص.17

[3] بحولي عبير ، **مرجع سابق**، ص.80

[4] محمد حمشي، **المرجع نفسه**، المكان نفسه

الفوضى الدولية + زيادة القدرات العسكرية = عدم ثقة وتخوف وحالة دائمة من الشكوك = معضلة امنية

الخلاصة:

مما سبق وبحسب الواقعية الجديد الدولة هي الفاعل الرئيسي العقلاني والاهم في العلاقات الدولية اما بالنسبة للفواعل الاخرى فهي ثانوية تأتي في المرتبة الثانية. وسلطتها هي المتغير الرئيسي والوحيد في الاهتمام. وان النظام الدولي دو بنية فوضوية، لا يوجد هيكل او مجتمع متأصل، لا يمكن ان ينشا او موجود لترتيب العلاقة بينهم ادن فهي ملزمة بالإكراه.والهدف الاسمى للدول هو الحفاظ على بقاءها ولا يهم الطريقة لأنها لا تثق في بعضها البعض في وضعية لا يمكن معرفة نية الغير التي تضمرها اتجاهها مما يؤدي بها الى البحث في زيادة قوتها العسكرية الاقتصادية وكل ما يكون من شأنه تحقيق لها الحضور القوي والفعال في معركة يكون فيها الاعتماد على النفس هو الوسيلة الوحيدة وهي تعطي نظرة تشاؤمية نحو الاعتماد المتبادل بين الدول لانه من شأنه يضعف الدول ويزيد من حدة الصراع كما تنفي الي صلة بين الداخل والخارج في ظل ان الاولى سلطوية تراتبية والثانية فوضوية

المبحث الثاني: نظرية الليبرالية الجديدة

هي واحدة من النظريات الشائعة في العلاقات الدولية، تسعى في دراستها الى تقديم كل الوسائل لتحقيق السلام الدائم وارساء فكرة التعاون بين الدول، وهي تؤمن بدور القانون الدولي في تحديد سلوك الدولة وضبطه ليتماشى والسلوك الدولي ، كما انها تدعم دور الاتحادات الدولية في السياسة الدولية، كما تعد فكرة الخصوصية وحرية الفرد من اهم المفردات التي تؤكد عليها والمتمثلة في النظرية الليبرالية والتي تعتبر التحدي الاساس للنظرية الواقعية

المطلب الاول: التعريف بالليبيرالية الجديدة

تعتبر النظرية الليبرالية التحدي الاساس للنظرية الواقعية، والتي ترى احدى اتجاهاتها ان الاعتماد المتبادل والتعاون الاقتصادي الدولي سوف يثني الدول من استخدام القوة ضد بعضها البعض وفي اتجاه اخر لها انسب الى الرئيس الامريكي الاسبق وودر ويلسون الدي يرى في انتشار الديموقراطية سلام بين الدول الديمقراطية ورغم كل العقبات والانتقادات التي واجهت في ظل تغير ميكانيزمات النظام الدولي وتغير الانظمة وظهور تفسيرات جديدة لكل ما هو جديد على الساحة الدولية ظهرت الليبرالية بوجه جديد[1]سميت بالليبرالية الجديدة او المؤسساتية

فنهاية الحرب الباردة كانت ضربة قاسية على الواقعيون وخاصة واقعية والتز، وبها عادت الليبرالية الى ساحة المنافسة من جديد بأفكار جديدة وتعديلات جديدة مستفيدة من التفاعل الحاصل في دول الاوربية الغربية وانهيار الكتلة الشرقية للاتحاد السوفياتي فهي ترى في انهياره انه م يتم بالقوة العسكرية وانما بالقوة الاخلاقية المتمثلة في الحرية والديموقراطية والاقتصاد المفتوح، وظهور الصين كدولة صاعدة تجتذب الاستثمارات الرأسمالية ، وفي ظل تنامي الحركات التجارية والمالية للشركات المتعددة الجنسيات، كلها ساعدت في دعم وزيادة الاطروحات الليبرالية الجديدة او كما سميت ايضا بالليبرالية المؤسساتية [2] والتي تجاوزت الحاجز الضيق للسيادة الوطنية، الى قفزة نحو التعاون الدولي مع التأكيد على دور المؤسسة واهميتها الكبير في خلق هدا التعاون،[3]، ووصلت دعمها الى حد المنظمات الدولية والاقليمية والتي هي في تنامي كبير يقول في هدا الصدد **ديفيد ميتراني** ان ظهور المنظمات هو استجابة لطلبات الرأي العام والتكنولوجيين

[1] فاطمة عصام عبد المجيد احمد، **اثر انتهاء الحرب الباردة في نظرية العلاقات الدولية**، في: المركز الديمقراطي العربي،2016، https://democraticac.de/?p=34754 بتاريخ 2019/02/22

[2] وصفي محمد عقيل، **مرجع سابق**، ص.107

[3] محمد عصام لعروسي، **مرجع سابق** .

على وجه خاص الدين يستحبون السير نحو العلاقات العبر الوطنية،[1] واتسم الطرح الجديد لليبرالية بالتشديد على الحرية الفردية مع اعترافهم بضرورة وجود حكومة لتفض العقبات التي تقف في وجه هده الحرية ،ومن اهم من نظر لها نجد **ديفيد ميتراني، وكارل دويتش، وكيوهان، واندروا مورافكسيك، وواي**[2]

طوّر **أندروا مورافكسيك** نظرية لليبرالية عامة للعلاقات الدولية، واسندها الى ثلاثة افتراضات أساسية:

(1) الأفراد والجماعات الخاصة، هم الفاعلون الأساسيون في السياسة العالمية وليس الدول كما تقول الواقعية (→ الجهات الفاعلة غير الحكومية) ,

(2) تمثل الدول مجرد مجموعة فرعية مهيمنة من المجتمع المحلي، تخدم مصلحتها

(3) يحدد تكوين هذه التفضيلات عبر النظام الدولي سلوك الدولة.

(Moravcsik) ويعتبر الشواغل المتعلقة بتوزيع السلطة أو دور المعلومات بمثابة قيود ثابتة على التفاعل بين تفضيلات الدولة المشتقة اجتماعيا.[3] ولقد عددا كيوهن ثلاث نقاط في الاعتماد المتبادل تحدى بهم نظرة الواقعيون الى السياسة الدولية:

ان السياسة الدولية اصبحت مسرحا لعديد من التفاعلات و النشاطات بين اطراف وفواعل غير الدول، بحيث اضحى التأثير الدي تمارسه هده الفواعل يهدد استقلالية الدول في العلاقات الدولية

---

[1] فاطمة عصام عبد المجيد احمد، **مرجع سابق**،

[2] هاشم العيسمي، **الليبرالية الجديدة عرض موجز**، **في:** حوار متمدن، ع.5318 بتاريخ 2017/10/19 www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=535112&r=0

[3] Anne-Marie Slaughter. **International relation. Prencipal theories ,** https.//www.princeton.edu/-slaughter/articles/722_IntlRelPrincipal بتصرف بتاريخ 19/ 2019/06

زوال التمييز الدي وضعه الواقعيون بين مسائل السياسة العليا المتمثلة في الامن ومسائل السياسة الدنيا المتمثلة في الاقتصاد فلم تعد السياسة بالنسبة لهم تحكمها مثل تلك التراتبية

تنامي دور الاعتماد المتبادل جعل من دور القوة العسكرية يتراجع واقل قابلية للاستخدام وقلل من اهميته في ظل الخيار السياسي.[1]

ومن بين اهم الاهم الركائز الفكرية التي بنت عليها الليبرالية افكارها:

يرى الليبراليون ان الفوضى تحدد سلوك الدول اتجاه بعضها مما يسمح بالتميز بينهم ولكن ليس بشكل كبير

حسب الليبراليون الاعتماد المتبادل بديل عن علاقات القوة[2]، وان التعاون بين الدول يمكن ان يتحقق بعدة طرق سواء عن طريق التعاون الاقتصادي اقلها تتمثل في مشاريع تنمية ايضا التعاون الثقافي كالتبادل الدراسي(المنح الدراسية) وحوار الاديان

يؤكد الليبراليون ان التعاون الدولي قادر على كبت الفوضى والحد منها بشكل كبير، من خلال الدور الايجابي الدي تقوم به المؤسسات بالتعاون وخاصة في المواضيع المتعلقة بالأمن[3]

اعتبروا ان دور الدولة مهم في توفير الامن الاقتصادي ، وضمان مسيرة اقتصادية عادلة، مع تخفيف القيود لضمان حرية انتقال رؤوس الاموال ولكن هدا الدور اسند الى المنظمات الدولية

---

[1] محمد طاهر عديلة، **مرجع سابق**، ص.251

[2] محمد طاهر عديلة، **مرجع سابق**، ص. 252

[3] هاشم العيسمي، **الليبرالية الجديدة عرض موجز**، في: حوار متمدن، ع. 5318، شوهد بتاريخ 2019/06/07، www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=535112&r=0

ومن اكثر المنظمات التي لعبت هدا الدور منظمة التجارة العالمية ، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي[1]

تؤكد الليبرالية على اهمية دور وسائل الاعلام والاتصال، في تسهيل عملية التواصل وسجل كل من "كيوهان" و "واي" ان العلاقات الدولية يجب ان تدخل في غمار العلاقات العبر الوطنية[2]

مجالات الليبرالية الجديدة:

تنشط الليبرالية في عدة مجالات التي يوجد بها الانسان لتحقيق مصلحته او تحقيق داته وهي الفكرية والسياسية والاقتصادية:

الليبرالية الفكرية: في الدات الانسانية حيز لا تستطيع السلطة الوصول، اليه باي شكل من اشكال التسلط، هدا الحيز جعل منه حر طليق يهتم هدا المذهب بشكل كبير بالجانب الديني بطريقة غير مباشرة ، يقول بان للفرد الحق بان يكون حر طليق من كل القيود. [3]

الليبرالية السياسية: اختلفت الليبرالية الجديدة عن الكلاسيكية التي تعتبر الحرية الفردية هدفا ولو بتدخل الدولة، وبرروا هدا بانه نتيجة لعدم مسايرة الكلاسيكيون للتطور الدي شهده العالم هدا، ادى الى ظهور لليبرالية جديدة، التي تؤكد على دور الدولة في تحديد الاطار القانوني للمؤسسات الاقتصادية وقد حددوا دور الدولة التي يجب ان تقوم به

ان تتحمل كافة الخدمات العامة وتعمل ضد التضخم والانكماش وان تحد بشكل معتدل من الاحتكار

---

[1] عارف عبد الله سلامة جفال، **النظام الدولي الجديد والتدخل في الشؤون الداخلية للدول(الاصلاح في فلسطين كحالة)**، رسالة استكمال متطلبات الماجستير ،كلية الدراسات العليا، جامعة بيرزيت، فسطين 2010، ص ص. 14- 15

[2] **نظرة في الليبرالية من الداخل** https://www.saaid.net/Doat/abu_sarah/71.htm بتاريخ: 2019/05/29

[3] محمد طاهر عديلة، **مرجع سابق**، ص.251

ان تتدخل فقط عندما يكون هناك خلل في السوق وان تطبق التخطيط المركزي والتخطيط التأثيري عندما تكون هناك الحاجة لهما

ان تعطي الفرص والموارد بالتساوي[1]

الليبرالية الاقتصادية: تغير المفهوم الليبرالي الاقتصادي القديم والمتداول عند الليبراليون الكلاسيكيون ودلك بسبب الازمات الاقتصادية، وظهور فكرة الاحتكار التي مارستها المصانع الكبرى فتغيرت الايديولوجية الليبرالية واقرارها بأهمية تدخل الحكومة لتنظيم السوق،[2]

المطلب الثاني: استخدام القوة الصلبة عند الليبراليين

على عكس النظرية الواقعية التي تعتمد على توازن القوة كأساس للحد من الحروب، فان الليبرالية ترى عكس دلك فهي تعتمد على التعاون بين الدول وتؤكد على دور الاعتماد المتبادل في ثناء الدول من استخدام او زيادة القوة، وهي تروج اللى تبني الانظمة الديمقراطية من منطلق ان الدول الديمقراطية لا تحارب بعضها. وهي تؤمن بفكرة المؤسسات والمنظمات الدولية كفاعل اساسي في العلاقات الدولية، وهي ايضا تؤمن بفعاليتها (المؤسسات) في حل المشكلات الدولية بطرق سلمية دون اللجوء الى استخدام القوة والحد من النزاعات والحروب،[3] ولهدا نجد الليبرالية دائما ما دعمت فكرة المؤسسات الانسانية سواء اكانت دولية او اقليمية حيث وانه على الرغم بناء نظري موحد ومتماسك الا انه استطاعت الليبرالية من تقديم دراسات كانت في الكثير من الاوقات

---

[1] عبد الرحيم صمايل سلمي، **الليبرالية نشأتها وتطورها ومجالاتها(2/2)**، في: بحوث، اسلام اليوم، بتاريخ: 2019/06/08، http://www.islamtoday.net/bohooth/artshow-86-2515.htm

[2] امال محمد عبد الرحمن عوض، **النظرية الواقعية والنظرية الليبرالية في العلاقات الدولية(دراسة مقارنة)**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الازهر، غزة 2016، ص.72

[3] امال محمد عبد الرحمن عوض، **مرجع سابق**، ص.115

المرجع الاساس لمنظرين ومحللين وقادة سياسيين، ودللك في ظل تطور نظرية الاعتماد المتبادل وتشابك الاقتصاديات الدولية لإظهار حقيقة التعاون الدولي كبديل للقوة[1]

اهم المرتكزات التي تقوم عليها الليبرالية

السلام الديمقراطي: على الرغم من ان الفكرة قديمة الا انه اعيد طرحها بقوة في الثمانينات القرن الماضي واطلق عليها الموجة الديمقراطية الثالثة وقد اقترن هدا الاتجاه في طرحه الجديد بكل من **مايكل دويل وبروس راست** من خلال ربطهم الجانب الامني بالمتغير الديمقراطي، لأنه في انتشار الديمقراطية من شانه ان يكرس اطر السلام والتي بدورها تفتح المجال امام سياسة دولية تكن الصفة التعاونية هي السمة البارزة فيها، بعكس الصور التي اخدها الواقعيون (حالة الصراع)[2]ويجادل الليبراليون في هدا الصدد :

ان مفهومي السلم والحرب لم يعد مقترنين بالنخبة العسكرية والسياسية وانما كسرت الحاجز لتقفز الى احضان الرأي العام الداخلي والدي اصبح هو الاساس والدول الديمقراطية اكثر ميلا الى احترام ارادة مواطنيها.

النمو المتزايد للقانون الدولي وخاصة القوانين المتعلقة بالنزاعات وطرق حلها سلميا دون اللجوء الى الحرب التي اصبحت التي اصبحت كأفلام الرعب في الحياة الانسانية [3]

الدول الديمقراطية الليبرالية تخلق سلام منفصل فهي تنزع الى الرفاهية والثروة، فهي تخسر بدخولها الحرب وكسب بابتعادها، وهي اقل ميلا للإقدام على مباشرة الحرب مع جيرانها الديمقراطيين وفي هدا الصدد يرى **كوفمان** ان سبب الحروب وعدم الاستقرار الامني يعزى الى

[1] توفيق بوستي، **مفهوم الامن في منظورات العلاقات الدولية**، في: المعهد المصري للدراسات، دراسات استراتيجية، 2019،،ص.13.

[2] توفيق بوستي، **مرجع سابق**، ص.17

[3] حمشي محمد، **مرجع سابق**، ص.15

غياب الديمقراطية وفي هدا الاطار كتب **فوكوياما** مقال جادل فيه بان الدول الليبرالية اكثر استقرار داخليا ومسالمة في علاقاتها الدولية وفد جادل ايضا **بروست** القيم الديمقراطية ليست التأثير الوحيد الدي يسمح للدولة بتجنب الحرب وهنا ياتي دور المؤسسات[1]

المؤسسات الدولية: تم تطوير هده الفكرة من طرف كيوهان وجوزيف ناي تؤكد الليبرالية على الدور المركزي للمؤسسات الدولية، فهي تؤدي دور جوهريا في تحقيق وتعزيز الامن الداخلي والخارجي والتعاون والاستقرار، فهي تقوم على فرضية انه في انتشار وتزايد عدد المنظمات الدولية والاقليمية يزيد من درجة الاعتماد المتبادل والتعاون بين الدول مع التركيز على الطريقة التي يمكن من خلالها نشر فيم معينة او خلق قوانين التي من شأنها تسهل التعاون لتبادل المنافع وفي اطار تعزيز التعاون بين الدول تصبح المسألة الاكثر انشغالا بها هي تهيئة الاوضاع الملائمة له وترتكز الليبرالية في هدا الجانب (المؤسساتي) على بعض الافتلاضات:

التعاون ممكن بين الدول حتى في حالة الفوضى وانعدام القانون فهو من شأنه كبح لجام الفوضى وتبعيتها

ان الغش والخداع والانشقاق تمثل عوائق اساسية، في وجه اي تعاون بين الدول وتمنع من الدخول في عمل ولو كان فيه مصلحة متبادلة بينهم، ولدلك جاءت المؤسسات لتنظم وتوجد قوانين تلزم الاطراف بها[2]

---

[1] توفيق بوستي، **مرجع سابق**، ص ص. 17-19

[2] امال محمد عبد الرحمن عوض، **النظرية الواقعية والنظرية الليبرالية في العلاقات الدولية**، ص ص. 88-89، انظر ايضا توفيق بوستي، **مرجع سابق**، بتصرف

الاعتماد المتبادل: لم تنجح "أوبرا وينفري"، مقدمة البرامج الحوارية الأمريكية، في بناء علاقة وطيدة مع جمهورها إلا عبر عرض القصص والأحداث البارزة التي مرت بها هي شخصيا كانت هده صورة جد مصغرة عن الاعتماد المتبادل وهي ان تبدا انت اولا ليثق بك الغير [1]

ان مقاربة الاعتماد المتبادل جاءت كرد وكبديل عن النظرة الواقعية التي هيمنت على التحليل في العلاقات الدولية اوضح من خلالها **كيوهين** واخر مفهوم الاعتماد المتبادل:

ان السياسة الدولية باتت مسرحا لعديد التفاعلات والنشاطات التي تتم بين اطراف او فواعل من غير الدول، بحيث اصح تأثير هده الفواعل يهدد استقلالية الدول في التصرف بشؤونها العامة والخاصة على المستوى الداخلي كان ام الخارجي

السياسة العالمية لم تعد محكومة بتراتبية الواقعية، فلم يعد هناك تمييز بين الامن من جهة والاقتصاد والتجارة من جهة فقد اصبح الكل في كفة واحدة مكلا لبعضه[2]

ان تزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل اضعف فكرة اللجوء الى الوسائل العسكرية فهو يشير الى التأثيرات المتبادلة بين الدول او بين فاعلين من دول مختلفة، مما يشجع الدول على زيادة التعاون

من دوافع التوجه نحو الاعتماد المتبادل والتعاون، انكسار وزوال الحواجز للقضايا السابقة فيما بين السياستين الداخلية والخارجية ، مما ساعد عل زيادة معدلات التبادل التجاري والمالي بين الدول والدول وبين المؤسسات العبر الوطنية الاقليمية والدولية وزاد معدل الصفقات [3]

الخلاصة :

---

[1] **الاعتماد المتبادل عملية ابداعية** ، في: الاكاديمية البريطانية لتعليم العالي، https://www.abahe.uk بتاريخ 2019/05/04

[2] محمد طاهر عديلة، **مرجع سابق**، ص.252

[3] لما صبحي عواد، **العلاقات العربية الاوربية في سياق المتوسطية "الاردن دراسة حالة"**، رسالة لاستكمال متطلبات ماجستير،معهد ابراهيم ابو لغد لدراسات الدولية، جامعة بيرزيت، ص.10

مما سبق يتح لنا وعلى حسب الليبرالية ان الدولة ليست الفاعل الاساسي في السياسة الدولية وانما هناك فواعل اخرى غير الدول تلعب دور مهم الحياة الدولية معنى دلك ان علاقة الدولة بسياقها الاجتماعي والعبر وطني (المنظمات والمؤسسات) والمعنى من هدا كله :

الافراد والجماعات الخاصة هم الفواعل الاساسية في السياسة الدولية بحيث يتم تصنيف اوضاعها واحتياجاتها كأسباب محركة لمصالح التي يرتكز عليها سلوك الدولة

الدول الديمقراطية هي اكثر الدول التي تعيش السلام، ودلك لآنها تحترم الرأي العام وبالنسبة لهم ان الدول الديمقراطية تنبذ الحروب واللجوء الى القوة

ترى ان التعاون الدولي والاعتماد المتبادل يمنع استخدام القوة بين الدول ودلك في اطار ادا ما حصل تعاون فان الدول سوف تتطلع الى ترقية التعاون الى اكثر من مجال خاصة الاقتصادي

من شأن المؤسسات ان تؤثر في سلوك الدول الاخرى ودلك بجذبها للاستثمار في مشاريع سواء تجارية او عقارية او سياحية او تنموية

المساعدات التي تقدمها الدول الى دول اخرى تضمن لها مكانتها على المستوى الدولي

الليبراليون يؤمنون بفكرة القانون الدولي

خلاصة الفصل

النظرية	الواقعية الجديدة	الليبرالية الجديدة
الفواعل الاساسية	الدولة هي الفاعل الاساسي العلاقات الدولية والفواعل الاخرى هي ثانوية	تؤكد على مركزية الدولة لكن بالموازاة مع الفواعل الصاعدة الجدد
مضمون النظرية	تقوم هده النظرية على اساس توازن القوى فهو ضمانة السلم القوة هي المحدد الرئيسي لسلوك الدول بحيث انه في ظل غياب مؤسسات دولية لحل النزاعات في العلاقات الدولية تبقى الدولة قوية اما لأنها قوية او في حماية دولة قوية وتجعل هدفها الاول المحافظة على قوتها، بل وزيادتها لأنها تجعلها قادرة على، خوض غمار الحرب وكدلك المصلحة القومية والتي هي القوة المحركة لسلوك الدولة في العلاقات الدولية	تقوم على كل انوع الحريات الفردية الاقتصادية الدينية السياسية والملكية الخاصة فهي تجعل الفرد محور لها ومن اولوياتها وتقوم على عدم تدخل الدولة الا لحمايتها وللحفاظ على اقتصادها تبني علاقات بين الدول على اساس التعاون بدلا من المصلحة القومية والحرب

المصلحة القومية	هي المحرك الاساسي للدول وتتحقق من خلال علاقاتها مع الدول الاخرى ولو على حسابها	ان الاعتماد المتبادل بين الدول وجيرانها وباقي الفاعلين هو الدي يحدد سلوكها وادوات تحركها في السياسة الدولية وفقا للمنظور الليبرالي لا تسعى الى تحقيق مصالحها دون الاهتمام بالأخرين ولدلك تتحقق بالتعاون بين الدول ولو كان هدا التعاون لا يحقق مكاسب لصالح الدول الاخرى
مفهوم الامن	يتحقق الامن بمدى قدرة الدولة على حيازة القوة وزيادتها في ظل غياب مؤسسة مركزية قانونية دولية	يتحقق بالتعاون بين الدول الدي يكفل علاقات سلسة بينها ببدل الحروب وكدلك مع تعزيز السلام الديمقراطي وايضا تؤكد على دور المؤسسات في حفظ الامن
التعاون الدولي	ان اهتمام الدول بالمكاسب النسبية سوف يحد من نمو المؤسسات ويجعل التعاون صعبا	يرون ان امكانية قيام التعاون بين الدول من خلال توطيد عمل المؤسسات من شأنها ان تفعل سياسة الدول الخارجية

		ودلك من خلال الترويج لها
العلاقات الدولية	هي مسرح للصراع المستمر من اجل زيادة القوة لا مجال للتعاون بين الدول الا على اساس المصلحة القومية	لديها نظرة متفائلة بإمكانية التعاون بين الدول وبناء السلام الديمقراطي فالدول الديمقراطية لا تحارب بعضها من هنا تسود علاقات تعاونية بعيدة على الحرب

الجدول من تصميم الطالب[1]

[1] امال محمد عبد الرحمن عوض، **النظرية الواقعية والنظرية الليبرالية في العلاقات الدولية**، مرجع سابق

المبحث الاول: لمحة عامة حول العراق

تكتسب الدولة اهميتها من عناصر القوة الاستراتيجية والامكانات والموارد الطبيعية المتاحة والتي تمتلكها الدولة، وهو ما يعبر عنه في ادب العلاقات الدولية بعناصر قوة الدولة، ودولة العراق من اهم الدول العربية ومن بين القلائل التي تمتلك عناصر قوة سواء من الناحية الجيوسياسية والاقتصادية، فضلا عن الاهمية الثقافية والعسكرية والدينية جعل منها محط انظار الكثير من الدول الطامعة من خلال الواسع في محيطه[1]

المطلب الاول: جغرافية لعراق

عرف مجال دراسة العلاقات الدولية الكثير من الدراسات من بينهم الجغرافيا السياسية والدي اطلقه الالماني **فريديريك راتزل**، في القرن التاسع عشر، والهدف منه كان دراسة العلاقة بين الدولة والانسان اي بين الظواهر السياسية والمعلومات الجغرافية التي تمكن من بناء اهداف سياسات قومية[2] والدولة تعتمد في بناء كيانها على مقومات جغرافية تختلف من دولة الى اخرى حسب موقعها، هدا الاختلاف هو الدي يبين مدى قوة الدولة[3] يقول في هدا الصدد "**بسمارك**" في وصفه للجغرافيا بأنها العنصر الدائم في السياسة، وهو يعني بدلك انها عامل اساس في قوة الدولة بما تمتلك وما لا تمتلك ضمن نطاق اقليمها من عوامل قوة وضعف[4]

---

[1] خالد عدنان صاحب، **التنافس الايراني التركي في العراق بعد2003**، nahrian.edu.iq /sites/default/files/countries بتاريخ05/06/2019

[2] جيمس دروتي، روبرت بالتسغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ط.1، تر. وليد عبد الحي، (لبنان، مكتبة شركة كاظمة للشر والترجمة وللتوزيع، 1995)، ص.45

[3] شذى حسين، **الاهمية السياسية لمنطقة الجزيرة من العراق**، في: مجلة البحوث الجغرافية من الجزيرة العراق، ع.20، ص. 50

[4] حسين حافظ وهيب، **العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية العراقية(دراسة في العاملين الجغرافي والبشري)**، في: دراسات الدولية، ع.44، ص.18

الموقع الفلكي والجغرافي: يعد الموقع الجغرافي والفلكي للعراق من الضوابط المناخية الثابتة، مقارنة بالضوابط المناخية الاخرى، معنى دلك ان تأثيراته البيئية تستمر من سنة الى اخرى، فلكيا يقع بين دائرتي عرض 5°-29 °و 22°-37° شمالا وخطي طول 45°-47° و 42°- 38° شرقا ما جعلها عرضة لتأثيرات جوية قاسية تتسم بموجات حر وبرد وعواصف رملية،[1]

فالعراق "طبوغرافيا" يجمع بين اربع مناطق رئيسية: الصحراء الصخرية والرملية غرب الفرات والمرتفعات(الجبال والتلال والسهول) الشمالية في اقليم كردستانا عراق يبلغ الارتفاع حوالى 3600م، وبلاد ما بين النهرين هما دجلة 1418م والفرات 1213 العلويين يلتقيان في قرنة(شط العرب) في سفلى البلاد ما بين النهرين والسهل الرسوبي الممتد من جانب تكريت الى الخليج العربي بطول 185كم. وفي الجنوب توجد الاهوار الطبيعية التي تعد بيئة للحيوانات[2]

يقع العراق جنوب غرب قارة اسيا (الحدود البحرية) ويحيط به مجموعة من البحار وهم البحر الابيض المتوسط، و الخليج العربي في الجنوب شرق البحر المتوسط في الغرب ، والبحر الاحمر في الجنوب الغربي والتي تتباعد بمسافات متباينة، اما بالنسبة للبحر الاسود في الشمال وبحر القزوين في الشمال الشرقي فهما يبعدان نسبيا،[3] اما بالنسبة (للحدود البرية) فمن الشمال لديه حدود مع تركيا تبلغ الحدود حوالي 352كم ومن الشرق تحده الجمهورية الايرانية الاسلامية تبلغ الحدود بينهما حوالي 1458كم والجنوب الشرقي شمال-غرب لديه حدود مع الخليج الفارسي(الخليج العربي) يبلغ طول الساحل 58كم ومن الجنوب تتشارك الحدود مع المملكة العربية

[1] كريم دراغ محمد العوابد، **الموقع الفلكي والجغرافي للعراق واثره في تعرضه لظواهر جوية قاسية في مناخه**، في: مجلة البحوث الجغرافية، جامعة الكوفة، ص. 337

[2] ------، **جغرافيا العراق**، /https://ar.wikipedia.org/wiki بتاريخ 2019/06/12

[3] كريم دراغ محمد العوايد، **نفس المرجع**، ص.343

السعودية841كم ومع الكويت تتشارك 240كم اما من الناحية الغربية نجد الجمهورية السورية بحوالي605كم والاردن181كم[1] (فالمساحة) الاجمالية للعراق تقدر 438،320كم[2]

المناخ: ان العامل الرئيسي الدي يؤثر على العراق هو موقعه الفلكي اي الموقع بالنسبة لدوائر العرض لأنه يحدد زاوية سقوط اشعة الشمس وطول النهار اي المدة التي تشرق فيها الشمس اما بالنسبة للعامل الثاني فهو عبارة عن قرية من مسطحات المائية والعامل الثالث هو ارتفاع الجبال وشكل امتددها[2]

ومن اهم الخصائص التي يمتاز بها مناخ العراق انه مناخ قاري شبه استوائي وشبه قاحل، يجمع بين مناخ البحر الابيض المتوسط الدي يسود المناطق الشمالية، والشمالية الشرقية الجبلية بحيث يشهد هطول امطار موسمية وتساقط الثلوج على قمم الجبال ويقدر متوسط الامطار السنوي 216ملم، ويتراوح ما بين 1200ملم شمال الشرق واقل من 100 ملم في اكثر من60% من البلاد لجهة الجنوب وتتراوح الحرارة في فصل الشتاء بين باردة وبين معتدلة البرودة وتتسم بفصل صيفي جاف والحر الشديد اد ترتفع درجة الحرارة الى 43°وترجع لتنخفض الى 26° ليلا[3]

وبين المناخ الصحراوي الدي يسود السهول الرسوبية والهضبة الغربية ويشهد مابين 50 و200 ملم من سقوط الامطار سنويا، بحيث يمتاز بالمدى الحراري ما بين الليل والنهار بحيث تصل درجة الحرارة الى 45°و 50° صيفا و شتاء بارد لكن تبقى درجة الحرارة فوق درجة التجمد[4] وبين مناخ السهوب التي يتراوح فيها مستوى الامطار بين 200 و400 ملم سنويا تشهد صيف حار جدا وشتاء بارد جدا يجمع بين المناخين المتوسطي و الصحراوي[5]

---

[1] ــــــــ، **جغرافيا العراق**، https://fanack.com/ar/iraq/geography/ بتاريخ 2019/06/12

[2] ــــــــ، **المناخ في العراق**، http://www.uobabylon.edu.iq

[3] ــــــــ، **العراق**، http://www.fao.org/nr/water/aquastat/countries_regions/IRQ/IRQ-CP_ara.pdf ص1

[4] ــــــــ، **جغرافيا العراق**/https://ar.wikipedia.org/wiki بتاريخ 2019/06/12

[5] ــــــــ، **العراق**،http://www.fao.org/nr/water/aquastat/countries_regions/IRQ/IRQ-CP_ara.pdf ص4 بتاريخ2019/06/13

المطلب الثاني: التركيبة السكانية العراقية

العراق كيان سياسي مصطنع كغيرها من الدول التي استعمرت، ولدلك تتنوع التركيبة السكانية فيه وخاصة الجهة الشمالية التي تعتبر الملاذ للكثير من الاقليات العرقية والدينية التي تواجه اضطهاد وصعوبة في التعايش[1]. حيث بلغ مجموع السكان سنة1997م 22.046.244 نسمة وقد بلغ سنة2007م حوالى بحيث لم يشمل كامل البلد 29.682.081 نسمة وعلى حسب المؤشرات كان هناك نمو مستمر للسكان[2] وقد دكر بيان لجهاز الاحصاء العراقي ان عدد السكان قد بلغ 38.124.182 نسمة حسب الاسقاطات السكانية لعام 2018م[3] يعني بالتقريب نسب غير مؤكدة ودلك يعود لأسباب سياسية

التقسيم القومي(العرقية): يتكون العراق من قوميتين رئيستين حسب دستور1970 هما العرب والاكراد ويشكل العرب الاغلبية الساحقة بحيث حسب الاحصائيات قدرت نسبهم ما بين75% و80% من سكان العراق[4] ويمثل الاكراد ما بين 12% و18% من السكان مع وجود قوميات اخرى بنسب قليلة جدا المتمثلة في التركمان، المسيحيين، الشبك، اليزيدين[5]

التقسيم الطائفي: لا يوجد نظام احصائي دقيق للطوائف في العراق بحيث النظام السياسي كان يمنع اي تقسيم للعراقيين على اساس الطوائف والمعلوم ان العراق يتكون من اغلبية مسلمة عربية وكردية حوالي 97% تنقسم بين الشيعة والسنة وهناك خلاف كبير حول نسبتهم من حيث الاقلية والاكثرية فهناك من يقول ان الشيعة اكثر وهنا من يقول السنة وكله داخل في نطاق

---

[1] ــــــــ، **سكان العراق،** https://fanack.com/ar/iraq/population/ بتاريخ2019/06/13

[2] رضا عبد الجبار، فاهم محمد جبر، **نمو السكان في العراق والعوامل المؤثرة فيه للمدة (1997-2007)**، في: مجلة كلية الادب، قسم الجغرافيا، جامعة القادسية

[3] ــــــــ، **المركزى للإحصاء بالعراق،** https://www.youm7.com بتاريخ2019/06/13

[4] مي الزعبي، التشكيلات السكانية في العراق، https://www.aljazeera.net بتاريخ2019/06/13

[5] ــــــــ، **ديموغرافيا العراق،** https://www.marefa.org بتاريخ2019/06/13

سياسي وهناك ايضا المسيحية التي تقدر بحوالي 550 الف نسمة تنقسم بين الكلدانيون والاشوريين ويتركزون في الجزء الجنوبي وهناك اليزيدية والتي تضم خليط من الاكراد والاتراك والفرس والعرب منقسمين بين منطقتين في شمال العراق وهناك الصابئة بلغ عددها نحو 200نسمة يتمركزون بعدة مناطق وخاصة على ضفاف الانهار.[1] هناك احصائيات تول بأنه سوف يبلغ بحلول العام 2030م عدد السكان في العراق حوالي 50مليون نسمة

[1] مي الزعبي، **نفس المرجع**، نفس المكان، https://www.aljazeera.net بتاريخ2019/06/13

المطلب الثالث: النظام السياسي في العراق

يعد النظام السياسي من اهم الوقائع الموجودة في الحياة السياسية، دلك انه اعلى دراجات التنظيم في الشأن السياسي للبلاد، ولعله من بين اهم ما يتفق عليه فقهاء القانون، لما له من اهمية ودلك لأنه يصور الايديولوجية وصفوة الطبقة الحاكمة وتمثيل ما يلائم خصوصيتها، وفي احسن الظروف،[1]

والعراق شهد عدة تحولات في انظمته السياسية التي تولت ادارة شؤون الدولة، مند نشأته تحت الانتداب البريطاني سنة 1921م والدي دام حتى 1932م حيث اصبح بعد دلك بلد مستقلا وعضو في عصبة الامم[2] وكأول بداية له كانت مع نظام ملكي وقد عين فيصل بن حسين ملك من العائلة الهاشمية بعد الاستفتاء والدي وافق عليه اغلب العراقيون وبعد وفاته عام 1933م، خلفه ابنه غازي بن فيصل والدي دام حكمه الى غاية وفاته 1936م، بعد وفاته سيطر نوري سعيد على الحكم وخلال فترة حكمه شارك في تأسيس الجامعة العربية 1944م-1945م وايضا اسس لحلف[3]

الى غاية 1958م، كان النظام الحاكم نظام ملكي بعد ان اطيح به على يد الزعيم عبد الكريم قاسم وأعلنت اول جمهورية عراقية ولكن حكمه لم يدم طويلا الدي اطاح به انقلاب حزب البعث عام 1963م وعين عبد السلام عارف رئيسا شكليا الى ان قام بانقلاب على البعثيين مستغلا بدلك رفضهم من جانب الشعب واصبح بدلك رئيسا كامل الصلاحية للبلاد[4] وقد جعل

---

[1] هاشم حسين علي، **النظام السياسي الانسب للحكم في العراق**، في: مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة كركوك، ص.202.

[2] محمد عبد الحمزة خوان، **النظام السياسي العراقي ومتطلبات بناء دولة مدينة**، في: مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، ع.1،2018، ص.235.

[3] ابراهيم غرايبة، **صفحات من تاريخ العراق**، 2006، https://www.aljazeera.net بتاريخ 2019/06/13

[4] علي اديب، **دليل مبسط للتعرف على السياسة في العراق**، https://raseef22.com/article/1654 بتاريخ 2019/06/13

السلطة التشريعية بيد المجلس الوطني لقيادة الثورة، ولكن وفي عام 1965 توفي في حادث سقوط طائرة ليرشح الجي اخيه اللواء عبد الرحمن عارف لخلافته في الرئاسة [1]

بعد عودة البعث والدي اطاح بعارف عبد الرحمن ونصب احمد حسن البكر رئيسا جمهوريا الى غاية استقالته 1979م ليتولى نائبه صدام حسين الحكم بعده والدي شهد الوضع العراقي خلال فترة حكمه عدة حروب مع ايران 1980م-1988م ثم حالة حصار مع الكويت 1990م ليتم الاطاحة به في 2003/04/09م من طرف القوات الامريكية بالاشتراك مع قوات بريطانية وانتهت تلك الحقبة باحتلال عسكري والبداء بتأسيس دولة ديمقراطية[2]

ومن ابرز القوى السياسية النشطة في العراق نجده كالتالي:

الوسط الشيعي: 1/حزب الدعوة تأسس سنة بزعامة رئيس الوزراء الحالي نوري المالكي

2/المجلس الاعلى بزعامة عمار الحكيم

3/ التيار الصدري بزعامة مقتدي الصدر

الوسط السني: 1/اسامة النجيفي رئيس البرلمان سابق

2/ وصالح المطلب نائب رئيس الوزراء السابق

3/ حركة الاخوان المسلمين اضافة الى وجوه عشائرية

الوسط الكردي:1/ الحزب الديمقراطي بقيادة مسعود البارزاني

2/ حركة التغيير بقيادة نوشروان مصطفى

3/ الاتحاد الوطني الكردستاني برئاسة جلال الطالباني اضافة الى بعض القوى الاسلامية القوية [3]

---

[1] محمد عبد الحمزة خوان، **مرجع سابق**، ص. 238

[2] ابراهيم غرايبة، **مرجع سابق**، https://www.aljazeera.net بتاريخ 2019/06/13

[3] علي اديب، **مرجع سابق** ، https://raseef22.com/article/1654

المبحث الثاني: ابعاد التدخل البريطاني في الحرب على العراق 2003

في اليوم الموافق ل2003/02/20م قامت دول التحالف اهمهم و.م.أ وبريطانيا بالتدخل عسكريا في العراق، ودلك كان بعد مهلة 48 ساعة التي اعطاه جورج بوش الابن الرئيس الاسبق لو.م.أ للرئيس العراقي الراحل صدام حسين لتقديم استقالته، والتي دامت الى غاية 2003/04/09م حيث تم اسقاط النظام بالكامل والسيطرة على بغداد، وقد اختلفت مبررات دوول التحالف، والدولة التي تهم دراستنا كانت بريطانيا[1]

المطلب الاول: الاهمية الجيوستراتيجية للعراق بالنسبة للبريطانية في خارطة التنافس الدولي

يعد موقع العراق الجيوستراتيجي المميز ساحة للتنافس الدولي بين القوى الدولية الكبرى ، لما لها من اهمية اقتصاديا امنيا سياسيا وبخاصة انه خزين النفطي الهائل[2]

للعراق مكانة اقتصادية وجغرافية (ولا نقصد بالجغرافية الاقليمية هنا فقط) مهمة بين الدول العربية عامة، ودول الخليج العربي خاصة وربما هي الاكبر ودلك لاجتماع عدة مقومات جعلت منها محط انظار لأطماع البريطانية، ومن ابرزها[3]

نفطيا: ترتب على موقع العراق في رأس الخليج، كمستودع عالمي للنفط ومشتقاته من حيث الانتاج وكأكبر مصدر احتياطي للنفط ان اصبحت منطقة تتكالب عليها الدول الكبرى ومن بينهم وخاصة بعد انتهاء الحرب الباردة ودلك انها كانت تدعم الاتحاد السوفياتي اضافة الى وجود معادن الفلزية اخرى بكميات كبيرة كالغاز والفوسفات والكبريت اضافة الى بعض المعادن اللافلزية

---

[1] http://www.uobabylon.edu.iq/publications/law_edition14/article_ed14_9.doc

[2] احمد حامد علي، صلاح حسسن محمد، سالم الياس محمد العباسي، **الملامح المستقبلية لموقع الجيواستراتيجي للعراق في خارطة التنافس الدولي**، في: مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، ع.25، 2016، ص ص. 156 –157

[3] محمد مهي لهيمص، **الواقع الجغرافي والاقتصادي للنقط العراقي رؤيتان متناقضتان–دراسة في الجغرافيا السياسية**، في: مجلة كلية التربية قسم الجغرافيا، ع. 09، جامعة المستنصرية، ص.391

كالحديد والخرصين والرصاص وقد اسهمت هده الثروة الملموسة في توسيع نطاق الاقتصادي للدولة اضافة الى ان العراق يتميز بفترة نمو طويلة ما بين العشرة اشهر واثنتا عشر شهرا ما يجعله مناخ ملائم للزراعة[1]

الجدول يمثل الثروة المعدنية في العراق

المادة	المنطقة	الكمية الاحتياطية
الكبريت وكبريت الصوديوم	يتركز في محافظات الانيار وصلاح الدين ونينوى/ شمال وغرب	600 مليون طن 22 مليون طن
الحديد	محافظة الانبار غرب العراق تحديد في الصحراء غرب الرمادي	60مليون طن
الفوسفات	محافظة الانبار غربي العراق على عمق 20متر	523 مليون طن
الرصاص	منطقة داهوك وسليمانية اقصى شمال العراق	50 مليون طن
النحاس	محافظة السليمانية اقليم كردستان	10−20مليون طن
اليورانيوم	منطقة عكاشات في الصحراء الغربية	د.ا الكمية
الدولومايت	محافظات الانبار والمثنى	330 مليون طن
الجبس	منطقة نينوى وكركوك وصلاح الدين	130 مليون طن
الكلس	يتركز في الانبار والمثنى والنجف والنينوى وكردستان	ما بين 2188 و8000مليون طن
الزجاج (رمال المرو)	من محافظات الانبار الى الصحراء الغربية	ما بين 74.6 و400 مليون م^3

[1] محمد مهي لهيمص، **مرجع سابق**، ص.391

الكوارتز	محافظة الانبار و مدينة فاو	855 مليون م^2
البوكسايت	محافظة الانبار	مليون طن
السلستايت	مدينة نجف و كربلاء	0.8 مليون طن
الكوارتزايت	محافظة الانبار غربي العراق في منطقة الصحراء الغربية	16 مليون طن

يمثل الجدول الثروات المعدنية للعراق حسب خطة استثمار 1981م والتي ستدوم الى غاية جيل ما بعد 2050م ووضعت هده الخطة اعتمادا على مسح 1966م والدي قامت به شركات بريطانية وهدا ما زاد من اطماعها اتجاه هده الدولة[1]

لقد تعرضنا فيما سبق الى الموقع الجغرافي البري والبحري للعراق، فما اهميته بالنسبة لأطماع بريطانية؟،يقع العراق في متوسط قارات العالم القديم التي نشأت فيها الحضارات البشرية، مما اكسبه ميزة السيطرة عل خطوط الاتصال والتجارة الدولية البرية، فهو يحتل موقعا مركزيا في جنوب غرب قارة اسيا ما جعله يمثل حلقة وصل بين الغرب والشرق، كما انه يمتلك اطلالة بحرية اكسبتها اهمية خاصة بالنسبة لدول الخليج، فهي تطل على الخليج العربي تبدا من رأس البيشة الى ام القصر، ورغم ضيقها وخاصة مضيق هرمز الدي يتشارك فيه مع ايران الشرقية اكسبه اهمية من الناحية السوقية في توسيع تبادله التجاري، اما فيما يخص اتصاله بالبحر الابيض المتوسط ففائدته من الناحية التجارية محدودة لطول مسافته الا انه يمثل طريق سهل للدول الاخرى الاقرب منه فهو يمثل تهديدا عسكريا[2] له هدا يبين لنا الاهمية:

---

[1] احمد النعيمي، **تعرف الى ثروات العراق المعدنية بعد نضوب النفط**، https://www.alaraby.co.uk/economy، بتاريخ 2019/06/15

[2] محمد زباري مونس، **الاهمية الجيوبولتيكية لميناء الفاو الكبير**، في: مجلة كلية التربية للبنات، قسم الجغرافيا، جامعة البصرة، ص ص. 58-61

في اطار النظريات الجيبوليتيكية وطبقا لنظرية القلب الارضي (heart land) فان العرق يعد جزء من الجسر الدي يربط القلب الشمالي (بين فولغا وشرق سيبيريا) والقلب الجنوبي (افريقيا جنوب الصحراء الكبرى) ووفقا لما جاء في تلك النظرية فهو يقع في نهاية الهلال الداخلي من الجهة الشرقية في قلب العالم بين القارات الثالثة القديمة اعطاه اهمية استراتيجية اكسبته لقب موقع العراق الاستراتيجي من خلال هدا الشرح يمكن القول بانه من يسيطر العراق يسيطر على منطقة الشرق الاوسط ومن يسيطر على الشرق الاوسط يسيطر على منطقة تلاقي القارات بفرض هيمنته من خلال نفوده فبريطانية ومند القدم كانت ولازالت تريد السيطرة على العراق[1] وسنلاحظ دلك في المطلب الثاني بعرض تاريخ علاقات الطرفين

المطلب الثاني: محطات من تاريخ السياسة البريطانية في العراقية

1/الاحتلال البريطاني:

اكتسب العراق اهمية كبيرة في السياسة البريطانية، مند بداية نشاطه في الخليج العربي وكان دلك في الربع الاول من القرن السابع عشر، بحيث عمد الى ربط الاقتصاد العراقي بالرأسمال الاجنبي من خلال تأسيس عدة شركات بريطانية مثل شركة لنج للملاحة وشركة مكنزي الادارية، ولم يقتصر عملها على هده فقط بل كان وجودها عبارة عن تغلغل استعماري،[2] وفي 1916م كانت فد قدمت المملكة المتحدة وفرنسا خطة لتقسيم غرب اسيا بموجب اتفاقية سايكس بيكو، وفي 1917/03/11م تمكن من الدخول الى بغداد وبحلول عام 1918م كانت قد انتشرت ب410000 جندي في كامل المنطقة وبعد الحرب منحت عصبة الامم ولايات بلاد الرافدين

---

[1] ------، **اهمية الموقع الجغرافي للعراق**، http://www.arabgeographers.net بتاريخ 2019/06/16

[2] جلال محسن الكناني، **تاريخ العراق المعاصر "للمرحلة الرابعة"** ، في: مجلة كلية الادب، قسم التاريخ، جامعة المستنصرية، ص.04

للمملكة المتحدة[1] وفي 1918/10/30م ابرمت هدنت مودورس بين العثمانيون ودول الوفاق وفي 10/30 من نفس العام واصلت بريطانيا زحفها الى الموصل وبدلك اصبحت العراق بكامل ولاياتها تحت الاحتلال البريطاني وطرد كامل الموظفين الاتراك[2]

2/الانتداب البريطاني وثورة العشرين:

في 1920/04/25 في مؤتمر عقد في سان ريمون وعلى اثره اصبح العراق وفلسطين والكويت منتدبين (تحت الوصايا) لبريطانيا وبدعم من عصبة الامم، اديع نباء الانتداب للعراقيين في 1920/05/03م، ليعلن بدلك الشعب رفضه القاطع لهدا الخبر وفي 1920/06/02 حدثت مظاهرة جماهيرية مطالبة بإنشاء مجلس تأسيس ودستور وأن تقرر شكل الحاكم وحرية الصحافة، مما جعل البريطانيون يستجيبون لهده المطالب لكن مع شروط وبهذا زادت من حدة الثورات وانتشرت بسرعة الى باقي المناطق، ولكن مع وصول برسي كوكس خفة حدة المعارك بتوقيع اتفاقية مع الثوار 1920/11/30م وعدت من خلالها بريطانيا العراقيين بان تكون هناك حكومة عربية مستقلة[3]

3/مؤتمر القاهرة وتتويج الملك فيصل للحكم في العراق:

بعد ثورة العشرين، وفي 21 مارس1921م، عقد مؤتمر في القاهرة عين من خلاله بموافقة ونستون تشرشل (winston churchil)، فيصل ملك للعراق وتم دلك بعد الاستفتاء الدي اشرف عليه السير بيرسي كوكس(sir percy cox) واشترط ان تكون حكومته دستورية نيابية ديمقراطية بالقانون،

---

[1] ------، **العراق**،https://ar.m.wikipedia.org، بتاريخ 2019/06/12

[2] غصون مزهر المحمداوي، **الاوضاع الاقتصادية في العراق وتركيا وبناء الدولتين الحديثتين وتأثيرات مشكلة الموصل**، في: مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، جامعة المستنصرية، ص ص. 72-73

[3] جلال محسن الكناني، **مرجع سابق**، ص. 08

وقد تم تتيوج الملك فيصل رسميا في 1921/08/23م[1] وشكلت اول حكومة عراقية مؤقتة برئاسة عبد الرحمن الكيلاني في 1921/10م[2]

4/المعاهدة العراقية –البريطانية1922:

في خطاب للملك فيصل عقب تتويجه كان قد تحدث فيه عن المهام التي سيقوم بها ابرزها كان متمثل في اجراء انتخابات عامة الغرض منها اقرار مجلس تأسيسي والمصادقة على المعاهدة التي كان الغرض منها في الاساس هو تخليص العراق من الانتداب[3]، لكن بعد ان قدم المندب السامي البريطاني المسودة للملك تبين انه ستقوم بتنظيم العلاقات بين البلدين وليست بديلا عن الانتداب، واستمرت المفاوضات الى ان تم التوصل الى صيغة المعاهدة والي تكونت من مقدمة وثمانية عشرة مادة من ضمنها[4] قيدت المجلس التأسيسي العراقي في موافقته على القانون الاساسي للعراق بشرط ان ينفد كل نصوص المعاهدة وان لا يخرج من نطاقها وازدادت على اثرها مواقف المعارضة بحيث عدها الشعب العراقي انها مجرد صك للانتداب بوجه اخر[5]

شهدت هده الفترة حركا مستمرا مع تداخل في المواقف بين العراقيين والبريطانيين نتيجة ضغوطات التي سببتها ثورة العشرين مما دفع بالمملكة بتعديل مدة نفاد المعاهدة العراقية البريطانية من عشرين سنة الى اربع سنوات وبها هيأت الظروف الجديدة والملائمة لاجراء الانتخابات نجحت

[1] ستار جبار الجابري، **الاستراتيجية البريطانية ازاء العراق**، في: مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية و الانسانية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، 2015

[2] غصون مزهر المحمداوي ،**مرجع سابق**، 73

[3] محمد عبد الحمزة خوان، ،**مرجع سابق**، ص.235

[4] جلال كاظم الكناني، **مرجع سابق**، ص.15

[5] محمد عبد الحمزة الخوان، **مرجع سابق**، ص236

في تكوين مجلس تأسيسي افتتح اعماله في 1924/03/27م[1] مع كل هدا ظلت الظروف تتغير لتعريف العلاقات الانكلو- عراقية، كما تنص عليه معاهدتي 1926م-1927م لكن دون جدوى فقد ظلت طموحات العراقيين بتحقيق الاستقلال

5/مرحلة الاستقلال:

بعد سلسلة من الاحداث و التطورات السياسية الداخلية و الخارجية قررت بريطانيا ان تضع حد لهدا المأزق، وان تسوي خلافاتها مع العراقيين المعرضين واعلنت ان الانتداب سوف ينتهي عام 1932م من خلال معاهدة 1930/06/30م من ووعدت بإدخال العراق دولة مستقلة في عصبة الامم والتي اعلنت عليه بريطانيا في1931/05/31 وفي 1932/05/02قدم العراق تعهدات، وعلى اثرها تم قبوله بانضمام (العراق) للعصبة الامم 1932/10/03م واعلن ان دولة العراق دات سيادة مستقلة[2]

جدول لاهم الاحداث بعد الاستقلال :يبين فيه العلاقات البريطانية العراقية

التاريخ	الحدث
1940/06/21	قدمت بريطانيا مدكرة لانزال قواتها بمرجعية معاهدة 1930
1941/04/30	انزلت بريطانيا قوات جديدة رغم معارضة العراق لهدا الفعل
1941/05/02	اعلان هجوم من طرف العراق للوجود البريطاني خرج فيها العرق مهزوم

[1] نوار سعد محمود الملا، **العراق بين العهدين الملكي والجمهوري1920-2003**، ط.1 (بيروت، دار الاهلية للنشر والتوزيع، ف.1 عمان، ف.2 ، 2011)، ص.26.

[2] ستار جبار الجابري، **مرجع سابق**، ص،356

1941/05/12	عقدت هدنة بين العراقيين والبريطانيين
1945/05/31	نهاية الحرب
1948	اعادة النظر في معاهدة 1930
1947/03/08-1948/01/04	مفاوضات لتنسيق العلاقات بين الطرفين
1948/01/15	توقيع معاهدة بورتسموث رغم رفضها من طرف العراقيين والتي اثرها احداث 1954/07/23
1955/04/04	انضمام بريطانيا الى ميثاق العراق التركي
1959/05/31	خروج اخر مجموعة من الجنود البريطنيين من الارضي العراقية
1959/07/21	خروج العراق من الكتلة الاسترلينية وتحرير الثروة النفطية من الشركات الاجنبية

الجدول:02 من تصميم الطالبة[1]

واستمرت العلاقات العراقية البريطانية بمسارات متأرجحة، الى غاية عام 2003 عندما تدخلت بريطانية الى جانب امريكا عسكريا في العراق

[1] جلال محسن الكناني، **مرجع سابق**، ص. 20 **انظر ايضا**، ،ستار جبار الجابري، **مرجع سابق**

المطلب الثالث: موقف الشرعية الدولية من التدخل في العراق 2003

لقد أكدت أغلب مواثيق المنظمات الدولية على أن كافة الدول يحظر عليها التدخل في شؤون الداخلية لغيرها من الدول الأخرى سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وكدا استخدام القوة في العلاقات بين الدول،[1] ولكن بالتدخل الاخير في العراق قلبت الموازين، بحيث مثلت انتهاك صارخ للقانون الدولي العام. ولمعرفة موقف الشرعية الدولية (القانون الدولي) من التدخل البريطاني بجانب (و.م.أ) في العراق عام 2003، والدي تم بدون موافقة هيئة الامم المتحدة وتحديدا من مجلس الامن، لابد اولا من بيان المبررات التي ساقتها دول التحالف من بينها بريطانيا بوجه خاص لتبرير تدخلها العسكري في العراق، سوف نتطرق الى المبررات المباشرة بصورة مختصرة، والغير المباشرة سبق وان ذكرتها في المطلب الاول من خلال عرض موجز عن الاهمية الجيواستراتيجية، من بينها الاهمية الاقتصادية والمتمثل بدرجة اكبر في النفط ومشتقاته واهمية الموقع الجغرافي الدي يمثل قلب الحضارات اضافة ايضا الى العامل الديني و الدي كان خفيا.

تمثلت المبررات المباشرة في ثلاث حجج والتي بها حاولت "بالذات" الدول المتحالفة منهم بريطانية والتي عملت جاهدة الى اكتساب الراي العام ومجلس الامن ومحاولة اعطاء الشرعية الى ما ستقوم به اتجاه العراق، والتي جاءت في سياق ان العراق يملك اسلحة الدمار الشامل وفي خريف 2002 نشرت الحكومة البريطانية برئاسة **توني بلير** تقريرا يحدر فيه من المخاطر التي يشكلها العراق من امتلاكه لأسلحة الدمار الشامل والتي تشمل الاسلحة (الكيميائية والبيولوجية والنووية) ودلك في محاولة منه لكسب الراي العام العالمي والشعب البريطاني لصالحه من اجل القيام بالتدخل في العراق بدريعة حفظ الامن والسلم الدوليين معللة دلك بهجوم 2002/09/11م

---

[1] طيبة جواد المختار، عبد السلام العليوي الجنابي، **موقف القانون الدولي من التدخل في العراق 2003**، في: مجلة المحقق الحلي للعلوم السياسية، ع.1، 2015، ص. 01

كما وجهت اتهام مباشر نظيرتها و.م.ا للرئيس صدام انه لم يتعاون مع المفتشية المنظمة الدولية، وانه لم يقدم تقرير جدير بالثقة[1] كما انها سعت جاهدة الى حمل المجموعة الدولية على تأييد تلك الاتهامات وحاولت الضغط على مجلس الامن من اجل استصدار قرار يجيز استخدام القوة في العراق في حالة ادا لم يتعاون مع المفتشية الجديدة،[2] لكن دول مثل فرنسا روسيا وغيرها طلت متشبثة بقرارها بنزع الاسلحة بالطرق السلمية والتي نص عليها ميثاق هيئة الامم المتحدة وبضرورة الرجوع الى مجلس الامن

في 2002/09/17 اعلن وزير الخارجية العراقية بموافقة العراق على عودة المفشيين وبدون شروط، وبعد عملية تفتيش التي استمرت الى غاية 2003/01/09 خرج رئيس المفتشية الدولية "**هانز بليكس**" امام المجلس واكد على عدم حيازة العراق للأسلحة، كما اكدوا ان العراق لم ينتهك قرار 1441 المتعلق بنزع الاسلحة العراقية المحظورة[3] لكن هدا لم يقنع دول التحالف.

بتاريخ 2003/03/17 وجهت الدول الثلاث من بينهم بريطانيا اندار الى هيئة الامم المتحدة بضرورة اصدار قرار يجيز التدخل في العراق عسكريا، مع اعطاء مهلة للرئيس العراقي انداك صدام حسين واثنان اخران بمغادرة العراق خلال 48سا و فعلا نفدوا ما صرحوا به وبأبشع الطرق[4] ايضا وكمبرر اتخذته الى جانب المبررات الاخرى هي انها تريد تحرير العراق واطلقت عليها اسم "**حرب تحرير العراق**" من التسلط الديكتاتوري التي تمارسه حكومة صدام حسين واستبداله بنظام ديمقراطي يقوم على احترام حقوق الانسان وادعت بان النظام العراقي يزود القاعدة

---

[1] ------، **الغزو الامريكي للعراق: مبررات واهية ونتائج كارثية**، https://www.aljazeera.net

[2] ------، **الغزو الامريكي للعراق: مبررات واهية ونتائج كارثية**، نفس المكان

[3] طيبة جواد المختار، عبد السلام العليوي الجنابي، **مرجع سابق**، ص.266

[4] طيبة جواد المختار، عبد السلام العليوي الجنابي، **مرجع سابق**، ص.267

الارهابية وتمول له الاسلحة وربطة بينه وبين احداث 11سبتمبر[1] وبعد التدخل خرج رئيس الوزراء البريطاني توني بلير يؤكد من خلال قوله انه من حق المجتمع الدولي ان يتدخل لحماية الشعوب المهددة وخاصةً إذا عجزت حكومتها عن وضع حد للمعاناة التي يعيشونها، وبذلك يكون التخلي عن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ضروري لحماية الشعوب من الحكومات التي لا تستطيع حل مشاكل شعوبها، وأضاف حتى لو لم نعثر على أسلحة الدمار الشامل العراقية فأن التأريخ سيغفر لنا ولغيرنا ممن شاركوا في الحرب لأننا خلصنا الشعب العراقي من أسوء الأنظمة الاستبدادية[2] ومن هنا نجد اول من اعترف بهدا الفعل الشنيع دون قصد كان رئيس الوزراء البريطاني السابق توني بلير.

وعليه فان هذا المبرر للتدخل في العراق يعتبر غير مشروع على الإطلاق ويشكل جريمة عدوان وهذا ما أكدته المادة (5/ف1) من قرار الجمعية العامة رقم (3314) لعام (1974) التي نصت عليه(ما من اعتبار أياً كانت طبيعته سواء كان سياسياً أو اقتصادياً أو عسكرياً أو غير ذلك يصح أن يتخذ مبرراً لارتكاب عدوان) وهذا يعني أنهُ لا يمكن تبرير العدوان لأي اعتبار سياسي أو اقتصادي أو عسكري.

موق الدول العربية من الحرب على العراق:

بدا الموقف العربي الاهتمام بالقضية بعام قبل اعلان الحرب على العراق وكان دلك في قمة بيروت عام 2002م واكدوا على رفضهم ضرب العراق او حتى تهديد امن وسلامة اي دولة، كما انه رفضوا تقديم اي تسهيلات او مساعدات عسكرية تضر العراق ومن اكثر الدول التي رفضت

---

[1] ــــــــــ، **حرب احتلال العراق 2003**، في: مجلة كاردينيا https://www.algardenia.com بتاريخ2019/06/18 بتوقيت 15:30

[2] طيبة جواد المختار، عبد السلام العليوي الجنابي، **مرجع سابق**، ص.268

وبشدة وطالبو بوقف الحرب لان فيه انتهاك للقانون الدولي الانساني و ميثاق هيئة الامم المتحدة وفيها مساس بالأمن والسلم الدول العربية بصفة خاصة والدول العالمية،[1]

مجلس الامن والحرب على العراق:

اولى ميثاق الامم المتحدة اهمية بالغة لمجلس الامم المتحدة وافرده بثلاث فصول الخامس والسادس والسابع ومن بين مهام التي اعطاه اياها حل المنازعات سلميا حسب المادتين 33 و34 والمادة اربع تنص على انه بإمكانه المبادرة بحل النزاع دون طلب من اطراف النزاع محافظة منه على الامن الدولي هدا كان في الفصل السادس اما احكام الفصل السابع للمجلس تتيح له مجموعة من التدابير ضد الدول المهدد للأمن والسلم الدوليين واهمها فرض الجزاءات الدولية واستخدام القوة العسكرية لإلزامها بتطبيق القرارات الصادرة عن المجلس لحماية المجتمع الدولي وايضا عند وقوع عدوان والدي تطرقت الى تعريفه في الفصل الاول ويتم اتخاد التدير الامنية وفقا لتسلسل المواد المنصوص عليها في الفصل السابع [2] والمهم من هدا الشرح هو اننا نريد تطبيقه على حالة العراق 2003 في سياق اختلاف التبريرات التي قدمتها بريطانيا وغيرها من الدول التي شنت الحرب العسكرية بدون موافقة القانون، فابتداء طرحت نظرية الدفاع الشرعي الوقائي بحجة امتلاك الاسلحة النووية وغيرها بعد دلك طرحت نظرية التفويض الضمني بموجب قرار 1441

ان الحجة الاولى لا محل لها من الاعراب ودلك انها حجة كادبة ليس لها من الصحة شيء، وانما الاساس هو ان العراق بعد العقوبات الشديدة والجائرة التي فرضت عليه في عام

---

[1] عزري رحيمة، الغزو **الامريكي للعراق 2003**، مدكرة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ المعاصر، قسم العلوم الانسانية، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، 2015، ص ص.63-64

[2] خلف عبد الجليل ياسين الداهري، **العراق والفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة**، في: كلية الرافدين، قسم القانون ،ع.32، 2015، ص ص. 4_5

(1990) أصبح بكل الموازين البلد المهدد بأمنه وسيادته ووجوده فكيف ستهدد العراق الامن والسلم الدولي وهي لاحول لها ولا قوة

اما بالنسبة للحجة الثانية والمتعلقة بالتفويض الضمني، والذي أعطيت لهما في قرار مجلس الأمن رقم (1441)، الذي قرر بأن العراق قد أتى خرقاً مادياً لالتزاماته المتعلقة بنزع السلاح بموجب القرار رقم (687) عام 1991 كان ادعاء كاذب لان مجلس الامن لم يعطي اي تفويض يجيز التدخل في العراق والدليل ما قاله الوزير البريطاني لانه من غير المعقول ان يقف وزير ضد بلده **"إن هذا القرار لا يتضمن أي تصرف تلقائي، وإذا حدث انتهاك آخر من جانب العراق لالتزاماته المتعلقة بنزع السلاح، فسترد المسألة إلى المجلس لمناقشتها، كما نصت علية الفقرة 12، وسنتوقع من المجلس، حينئذ أن يفي بمسؤولياته"**[1] *

الخلاصة الخيرة ان حالة العراق مثال كبير لاختراق القانون وميثاق هيئة الامم المتحدة، يجب المسالة عنها بشيء من الاهتمام الجدي

[1] طيبة جواد المختار، عبد السلام العليوي الجنابي، **مرجع سابق**، ص ص.271-276

*بالرجوع الى ميثاق هيئة الامم المتحدة من ناحية المواد 39-41-42-43-45-46-47 هده المواد تخص الفصل السابع



وزارة التعليــم العالــي والبحـث العلمـي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique



جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية الحقوق و العلوم السياسية المرجع: 11

قسم العلوم السياسية

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر

استخدام القوة الصلبة في العلاقات الدولية بين الشرعية الدولية والواقعية الدولية: دراسة حالة التدخل البريطاني في العراق 2003

ميدان الحقوق و العلوم السياسية

الشعبة: علاقات دولية التخصص: تعاون دولي

من إعداد الطالب(ة): تحت إشراف الأستاذ(ة):

غزالي زهيرة **بلغيث عبد الله**

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ(ة)..............**بلعربي علي**...............................رئيسا

الأستاذ(ة)..............**بلغيث عبد الله**.........................مشرفا مقررا

الأستاذ(ة)..............**ابصير احمد طالب** ....مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018

نوقشت يوم:.2019/06/27

1/الكتب باللغة العربية:

أ/ الكتب:

1. ايناس العنزي، **استخدام القوة الصلبة في العلاقات الدولية بين الحظر والاباحة: دراسة تحليلية للخيارات المستقبلية في الحرب والتدخل**ط.1، (المملكة الاردنية الهاشمية، الكتاب الجامعي،2016 م 1437هـ)
2. جوزيف اس ناي الابن، **مستقبل القوة**، ط1، تر. احمد عبد الحميد نافع، (القاهرة، مركز القومي للترجمة والنشر،)، 2015
3. جيمس دروتي، روبرت بالتسغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ط.1، تر. وليد عبد الحي،(مركز احمد ياسين للتوزيع، 1995)
4. خضر عطوان، **القوى العالمية و التوازنات الاقليمية**، ط.1، (الاردن ، دار اسامة للنشر والتوزيع، 2010)
5. سامح عبد القومي السيد عبد القومي، **صور التدخلات الدولية السلبية وانعكاساتها على الساحة الدولية**، ط. 1 ،(مصر، مركز الدراسات الغربية للنشر و التوزيع، 2015)
6. سماح عبد الصبور عبد الحي، **القوة الذكية في السياسة الخارجية. دراسة في ادوات السياسية الخارجية الايرانية تجاه لبنان 2005-2013**، ط. 1(مصر، دار البشير للثقافة والعلوم للتوزيع و النشر،2014)
7. سمعان بطرس فرج الله، **جدلية القوة والقانون في العلاقات الدولية المعاصرة**، ط.1 (مكتبة الشروق الدولية، تصوير احمد ياسين، ،2008)

8. صلاح الدين احمد حمدي، **العدوان في ضوء القانون الدولي العام**، ط. 1، (البقاع، ف.2، مكتبة زين الحقوقية و الادبية،2015)

9. عادي سليمان العبيدي، **القوة في العلاقات الدولية**، ط.1، (لبنان، بيروت، دار المنهل اللبناني للنشر، سنة 2015)

10. علي زياد العلي، **منطق القوة الاستراتيجي في العلوم السياسية**، ط. 1، (الاردن، دار امجد للنشر و التوزيع ، 2017)

11. ماهر عبد المنعم ابو يونس، **استخدام القوة في فرض الشرعية الدولية**،(مصر، الكتبة المكتبة المصرية للطباعة و النشر و التوزيع، 2004)

12. محمد عاطف غيث، **نظرية القوة: مقدمة في علم الاجتماع**، (مصر دار المعرفة الجامعية،2015)

13. محمد مدحت غسان، **الشرعية والشفافية في ظل النظام الدولي الراهن**، ط.1(الاردن، دار الراية للنشر والتوزيع، 2013)

14. نوار سعد محمود الملا، **العراق بين العهدين الملكي والجمهوري1920-2003**، ط.1 (دار الاهلية للنشر والتوزيع، ف.1 عمان، ف.2 بيروت، 2011)

15. عبد الكريم علوان ،القانون الدولي العام: المبادئ العامة. القانون الدولي المعاصر، ----، (مصر، الناشر. منشاة المعارف، 2008)

2/المقالات

1. احمد النعيمي، **تعرف الى ثروات العراق المعدنية بعد نضوب النفط**، https://www.alaraby.co.uk/economy، بتاريخ 2019/06/15
2. احمد حامد علي، صلاح حسسن محمد، سالم الياس محمد العباسي، **الملامح المستقبلية لموقع الجيواستراتيجي للعراق في خارطة التنافس الدولي**، في: مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، ع.25، 2016
3. احمد نوري النعيمي، **البنيوية العصرية في العلاقات الدولية**، في: مجلة العلوم السياسية، ع. 46، 2014
4. انعام عبد الرضا سلطان، **القوة ة واثرها في ادارة النظام الدولي**، في: مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية و السياسية ،العدد الثالث عشر ،المجلد الثاني، بغداد، 2018
5. بشير بنجاب، **النظرية الواقعية**، في: الحوار المتمدن-العدد: 5513، بتاريخ 2019/06/09، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=557848&r=0
6. بولمكاحل ابراهيم، **تطور اتجاهات المدرسة الواقعية في تحليل العلاقات الدولية والسياسة الخارجية** ، في: قسم العلوم السياسية ، جامعة قسنطينة، 2011
7. توفيق بوستي، **مفهوم الامن في منظورات العلاقات الدولية**، ، في: المعهد المصري للدراسات دراسات استراتيجية ، 2019
8. توفيق حسن توفيق سليمان، **القانون الدولي العام**، في: كلية الشرق الاهلية، قسم القانون، كسلا،----، ص.47
9. حسين حافظ وهيب، **العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية العراقية: دراسة في العاملين الجغرافي والبشري**، **في**: دراسات الدولية، العدد44
10. حسين على حسين بحيري، **القوى الناعمة**، في: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية،2008

11. خالد عثمان، مفهوم الشرعية الدولية ومصادرها

http://www.aleqt.com/2010/04/24/article_383515.html،

12. خالد عدنان صاحب، **التنافس الايراني التركي في العراق بعد2003**،

nahrian.edu.iq /sites/default/files/countries

13. رضا عبد الجبار، فاهم محمد جبر، **نمو السكان في العراق والعوال المؤثرة فيه للمدة (1997-2007)**، في: مجلة كلية الادب، قسم الجغرافيا ، جامعة القادسية

14. سفيان سخري، نبيل بكاكرة، **التنوع والتغير في مضامين القوة :نحو فهم جديد للعلاقات الدولية**، في: دفاتر السياسة و القانون، العدد 19 جوان 2018

15. سيف نصرت توفيق الهرمزي، **تحليل هانز مورجانثو لمفهوم القوة و تطبيها على وحدات النظام الدولي**، في: مجلة تكريت للعلوم السياسية، ع.**1**

16. شذى حسين، **الاهمية السياسية لمنطقة الجزيرة من العراق**، **في**: مجلة البحوث الجرافية من الجزيرة العراق، ع20،

17. شيماء عويس، **القوة في العلاقات الدولية دراسة تأصليه**، في: المعهد المصري للدراسات، مصر، 2018

18. صلاح رفيق محمد، علي الماس غائب، **مسؤولية دولة الاحتلال عن تعويض الاضرار المدنية**، في: مجلة كلية القانون للعلوم القانونية و السياسية، جامعة كركوك، ع.20 ، 2018

19. عبد الرحمن ايمن، **فوضوية النظام الدولي عند كينيث والتز** ، في: المعهد المصري للدراسات ، تقارير سياسية 2018

20. عبد الرحيم صمايل سلمي، **الليبرالية نشأتها وتطورها ومجالاتها(2/2)**، في: بحوث، اسلام اليوم بتاريخ 2019/06/08،

http://www.islamtoday.net/bohooth/artshow-86-2515.htm

21. عزالدين عبد المولى، **الازمة الخليجية واعادة تعريف القوة في العلاقات الدولية**، Aljazeera centre for studies،http://studies.aljazeera.net، 2018/07/07

22. عللي عودة العقابي، **العلاقات الدولية دراسة تحليلية في الاصول والنشاءة والتاريخ والنظريات**،
https://fac.ksu.edu.sa/sites/default/files/llqt_ldwly_drs_thlyly_fy_lswl_wlnsh.pdf

23. غصون مزهر المحمداوي، **الاوضاع الاقتصادية في العراق وتركيا وبناء الدولتين الحديثتين وتأثيرات مشكلة الموصل**، في: مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، جامعة المستنصرية، 2019

24. ابراهيم غرايبة، **صفحات من تاريخ العراق**، 2006، https://www.aljazeera.net بتاريخ 2019/06/13

25. فاطمة عصام عبد المجيد احمد، **اثر انتهاء الحرب الباردة في نظرية العلاقات الدولية**، في: المركز الديمقراطي العربي،2016، https://democraticac.de/?p=34754

26. فؤاد خوالدية، **القانون الدولي العام**، محاضرات موجهة لطلبة السنة الثانية ليسانس، في: كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة الصديق بن يحي، جيجل

27. كريم دراغ محمد العوابد، **الموقع الفلكي والجغرافي للعراق واثره في تعرضه لظواهر جوية قاسية في مناخه**، قي: مجلة البحوث الجغرافية، جامعة الكوفة

28. محمد حمشي، **المقاربات الواقعية لتفسير وحل النزاعات**، في: قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة

29. محمد زباري مونس، **الاهمية الجيوبولتيكية لميناء الفاو الكبير**، في: كلية التربية للبنات، قسم الجغرافيا، جامعة البصرة، ص.ص. 58-61

30. جلال محسن الكناني، **تاريخ العراق المعاصر "للمرحلة الرابعة"**، في: كلية الادب، قسم التاريخ، جامعة المستنصرية
31. محمد سالم صالح، **القوة والسياسة الخارجية دراسة نظرية** ، في: مجلة الكوفة كلية القانون والعلوم السياسية ،جامعة الكوفة ع.06،
32. محمد عبد الحمزة خوان، **النظام السياسي العراقي ومتطلبات بناء دولة مدينة**، في: مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، ع.2018،1، ص.235
33. محمد عصام لعروسي، **النظريات في العلاقات الدولية**، في: جمعية راصد لحقوق الإنسان www.pal-monitor.org
34. محمد مهي لهيمص، **الواقع الجغرافي والاقتصادي للنقط العراقي رؤيتان متناقضتان–دراسة في الجغرافيا السياسية**، في: مجلة كلية التربية قسم الجغرافيا، ع.09، جامعة المستنصرية
35. ميثاق مناحي دشر ، **دراسة في الاصول والاتجاهات الفكرية الواقعية المعاصرة (قراءة في الفكر السياسي الامريكي المعاصر**، في: اهل البيت، العدد20
36. نبيل شبيب، **كي لا يصير الباطل حق**، اسام اونلاين، https://archive.islamonline.net/?p=23782
37. هاشم العيسمي، **الليبرالية الجديدة عرض موجز**، **في**: حوار متمدن، العدد5318 www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=535112&r=02017/10/19
38. هاشم حسين علي، **النظام السياسي الانسب للحكم في العراق**، في: مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة كركوك
39. وصفي محمد عقيل، **التحولات المعرفية للواقعية والليبرالية في نظرية العلاقات الدولية المعاصرة**، في: دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية، ع.1، 2015
40. خلف عبد الجليل ياسين الداهري، **العراق والفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة**، في: قسم القانون، كلية الرافدين،ع.32، 2015،

41. ------، **حرب احتلال العراق 2003**، في: مجلة كاردينيا https://www.algardenia.com بتاريخ2019/06/18 بتوقيت 15:30

42. ------، **الغزو الامريكي للعراق: مبررات واهية ونتائج كارثية** https://www.aljazeera.net

43. طيبة جواد المختار، عبد السلام العليوي الجنابي، **موقف القانون الدولي من التدخل في العراق 2003**، في: مجلة المحقق الحلي للعلم السياسية، ع.1، 2015

44. ستار جبار الجابري، **الاستراتيجية البريطانية ازاء العراق**، في: مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية و الانسانية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، 2015

4/رسائل جامعية:

1. امال محمد عبد الرحمن عوض، **النظرية الواقعية والنظرية الليبرالية في العلاقات الدولية(دراسة مقارنة)**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الازهر، غزة، 2016، (منشورة)

2. [1]اياد خلف عمر الكعود، **استراتيجية القوة الناعمة ودورها في تنفيد اهداف السياسية الخارجية الامريكية في المنطقة العربية**، (رسالة استكمال لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الادب والعلوم، جامعة الشرق الاوسط،2016)، (منشورة)

3. ايمان قديح، **تحول مفهوم القوة في العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة**، (مدكر لنيل شهادة الماستر ،كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018)، (منشورة)

4. بحولي عبير،**النظرية الواقعية البنيوية في الدراسات الامنية دراسة لحالة الغزو الامريكي العراق في 2003**، مدكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر3، 2014،(منشورة)
5. بوشيبة تركية، **تطور مفهوم القوة في العلاقات الدولية و تطبيقاته في السياسة الخارجية الامريكية بعد نهاية الحرب الباردة**، مدكرة لنيل شهادة ماستر، كلية الحقوق و العلوم السياسية ،جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2017 ،(منشورة)
6. حامد بن عبد العزيز محمد النورى، **اثر القوة في العلاقات الدولية :المتغيرات السياسية المعاصرة في منطقة الشرق الاوسط :1945 .1999**، بحث لنيل درجة الماجستير ،كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، قسم العلوم السياسية، جامعة الخرطوم، 2006،(منشورة)
7. رابحي لخضر، **التدخل الدولي بين الشرعية الدولية ومفهوم السيادة الدولية**، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام،كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015، (منشورة)
8. السعيد الوصيف، **واقع ومستقبل الدولة الوطنية ضمن رنات وتحديات مرحلة ما بعد الحرب الباردة**، مدكر لنيل شهادة الماجستير، العلوم السياسية،2010، (منشورة)
9. عارف عبد الله سلامة جفال، **النظام الدولي الجديد والتدخل في الشؤون الداخلية للدول(الاصلاح في فلسطين كحالة)**، رسالة استكمال متطلبات الماجستير ،كلية الدراسات العليا، جامعة بيرزيت، فسطين 2010 (منشورة)
10. عزري رحيمة، الغزو **الامريكي للعراق 2003**، مدكرة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ المعاصر، قسم العلوم الانسانية، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، 2015، ص 76

11. لما صبحي عواد، **العلاقات العربية الاوربية في سياق المتوسطية "الاردن دراسة حالة"**، رسالة لاستكمال متطلبات ماجستير،معهد ابراهيم ابو لغد لدراسات الدولية، جامعة بيرزيت، (منشورة)

12. محمد طاهر عديلة، **تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية: دراسة في المنطلقات والاسس**، اطروحة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2015 (منشورة)

13. يازيد بلابل، **مشروعية القرارات الصادرة عن مجلس الامن والية الرقابة عليها لحفظ السلم والامن الدوليين**، مدكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2014، (منشورة)

ب/الكتب باللغة العربية:

1. Anne-Marie Slaughter. **International relation. Prencipal theories ,** https.//www.princeton.edu/-slaughter/articles/722_IntlRelPrincipa
2. nahrian.edu.iq /sites/default/files/countries

المواقع الالكترونية:

أ/ المواقع الالكترونية باللغة العربية:

1. ،**جغرافيا العراق**، https://ar.wikipedia.org/wiki/ بتاريخ 2019/06/12
2. **الاعتماد المتبادل عملية ابداعية** ، الاكاديمية البريطانية لتعليم العالي، https://www.abahe.uk
3. **اهمية الموقع الجغرافي للعراق**، http://www.arabgeographers.net بتاريخ 2019/06/16
4. بتاريخ05/06/2019
5. **جغرافيا العراق**، https://fanack.com/ar/iraq/geography/ بتاريخ 2019/06/12

6. **ديموغرافيا العراق**، https://www.marefa.org/ بتاريخ2019/06/13

7. **سكان العراق**، https://fanack.com/ar/iraq/population/ بتاريخ2019/06/13

8. **العراق**،https://ar.m.wikipedia.org، بتاريخ 2019/06/12

9. **العراق**-http://www.fao.org/nr/water/aquastat/countries_regions/IRQ/IRQ-CP_ara.pdf

10. علي اديب، **دليل مبسط للتعرف على السياسة في العراق**، https://raseef22.com/article/1654 بتاريخ 2019/06/13

11. **المركزى للإحصاء بالعراق**،https://www.youm7.com بتاريخ2019/06/13

12. **المناخ في العراق**، http://www.uobabylon.edu.iq

13. مي الزعبي، التشكيلات السكانية في العراق، https://www.aljazeera.net بتاريخ2019/06/13

14. **نظرة في الليبرالية من الداخل**

https://www.saaid.net/Doat/abu_sarah/71.htm بتاريخ 2019/06/05

ب/المواقع الالكترونية باللغة الفرنسية

15.http://www.uobabylon.edu.iq/publications/law_edition14/article_ed14_9.doc

16 . Charter of the United Nations, op, cit. , http://www.mfa.gov.tr

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات